Document: EB 2009/97/R.10
Agenda: 9(a)
Date: 11 August
Distribution: Public
Original: French

A

IFAD

تمكين السكان الريفيين الفقراء
من التغلب على الفقر

جمهورية تشاد

برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية

المجلس التنفيذي – الدورة السابعة والتسعون
روما، 14–15 سبتمبر/أيلول 2009

للاستعراض

مذكرة إلى السادة المدراء التنفيذيين

هذه الوثيقة معروضة على المجلس التنفيذي للاستعراض.

وبغية الاستفادة على النحو الأمثل من الوقت المتاح لدورات المجلس التنفيذي، يرجى من السادة المدراء التنفيذيين التوجه بأسئلتهم المتعلقة بالجوانب التقنية الخاصة بهذه الوثيقة قبل انعقاد الدورة إلى:

Mohamed Béavogui
مدير شعبة أفريقيا الغربية والوسطى
رقم الهاتف: 2240 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: m.beavogui@ifad.org

Carlo Bravi
مدير البرنامج القطري بالنيابة
رقم الهاتف: 2872 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: c.bravi@ifad.org

أما بالنسبة للاستفسارات المتعلقة بإرسال وثائق هذه الدورة فيرجى توجيهها إلى:

Deirdre McGrenra
الموظفة المسؤولة عن شؤون الهيئات الرئاسية
رقم الهاتف: 2374 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: d.mcgrenra@ifad.org

المحتويات

خريطة عمليات الصندوق في البلد **iii**

موجز الاستراتيجية القطرية **iv**

أولا ــ المقدمة **1**

ثانياً – السياق القطري **1**

ألف – السياق الاقتصادي والزراعي وسياق الفقر الريفي 1

باء – السياق السياساتي والاستراتيجي والمؤسسي 6

ثالثاً – الدروس المستفادة من خبرة الصندوق في البلد **9**

ألف – النتائج السابقة والأثر والأداء 9

باء – الدروس المستفادة 10

رابعاً – الإطار الاستراتيجي القطري للصندوق **11**

ألف – ميزة الصندوق النسبية 11

باء – الأهداف الاستراتيجية 12

جيم – فرص الابتكار 14

دال – استراتيجية الاستهداف 14

هاء – الصلات السياساتية 14

خامساً – إدارة البرنامج **14**

ألف – رصد برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية 14

باء – إدارة برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية 14

جيم – الشراكات 14

دال – الاتصالات وإدارة المعرفة 14

هاء – إطار التمويل بموجب نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء 14

واو – المخاطر وإدارة المخاطر 14

الذيول

الذيل الأول – عملية المشاورات بشأن برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية

الذيل الثاني – المعلومات الأساسية الاقتصادية القطرية

الذيل الثالث – إطار إدارة نتائج برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية

الذيل الرابع – إطار إدارة نتائج برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية السابق

الذيل الخامس – ذخيرة المشروعات لفترة برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية

الملفات الرئيسية

الملف الرئيسي 1: الفقر الريفي وقضايا القطاع الزراعي/الريفي
الملف الرئيسي 2: مصفوفة المنظمات (تحليل جوانب القوة والضعف والفرص والمخاطر)
الملف الرئيسي 3: المبادرة التكميلية للجهات المانحة/إمكانات الشراكات
الملف الرئيسي 4: تحديد المجموعة المستهدفة للبرنامج، قضايا الأولويات والاستجابة المقترحة للصندوق

خريطة عمليات الصندوق في البلد

تشاد

الأنشطة التي يمولها الصندوق

FIDA

إن التسميات المستخدمة وطريقة عرض المواد في هذه الخريطة لا تعني التعبير عن أي رأي كان من جانب الصندوق فيما يتعلق بترسيم الحدود أو التخوم أو السلطات المختصة بها.

المصدر: *الصندوق الدولي للتنمية الزراعية*

موجز الاستراتيجية القطرية

1- لقد تمت مؤخراً مراجعة وثيقة الاستراتيجية الوطنية للحد من الفقر في تشاد والتي صيغت أولاً في عام 1999. وهي تشمل خطة عمل خمسيّة، بحسب أهداف الألفية للتنمية، وكذلك الأهداف ذات الأولوية والتدابير الواجب اتخاذها لبلوغ تلك الأهداف. وقد صممت هذه الوثيقة بناء على الدروس التي استخلصها الصندوق في تشاد منذ 17 سنة، من خلال تنفيذ خمسة مشاريع في البلد.

2- ويرمي برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية في تشاد للفترة 2010–2015 إلى تمكين فقراء الريف، رجالاً ونساءً، من زيادة دخلهم وتحسين أمنهم الغذائي. وقد حدد لهذا الغرض هدفان استراتيجيان، وهما:

(أ) **الهدف الاستراتيجي 1– تحسين إمكانية وصول فقراء الريف إلى المياه والنهوض بإدارتها المستدامة.** ويرمي هذا الهدف إلى إعطاء إدارة الموارد الطبيعية، لا سيّما المياه التي هي مصدر الحيـــاة بالنسبة للجزء الأكبر من تشـــاد، المقـــام الأول في الإستراتيجية. ويتعلق الأمر بما يلي: (1) بناء قدرات السكان المحليين لتمكينهم من تخطيط وتنفيذ وصيانة الاستثمارات في إدارة المياه والتربة؛ (2) تعزيز قدرات المؤسسات المحلية، لا سيّما المربين والمزارعين والسلطات التقليدية والإدارة، على فض المنازعات المرتبطة بالمياه بين مختلف مجموعات السكان.

(ب) **الهدف الاستراتيجي 2– تحسين إمكانية الوصول إلى أسواق المنتجات والمدخلات الزراعية في المجالات حيث يكون لفقراء الريف ميزة على غيرهم.** يتجه المنتجون الريفيون في تشاد عموماً نحو زراعة الكفاف ويحصلون على جزء ضئيل جداً من القيمة المضافة للإنتاج الزراعي، حتى في المناطق غير المعزولة. ويستدعي الأمر التدخل في المجالات التي يكون فيها لصغار المنتجين ميزة نسبية[1] من أجل: (1) تحسين الوصول إلى المدخلات وإلى المعارف التقنية والاستجابة إلى الطلب وإلى معايير السوق؛ (2) تحسين قدرة التفاوض لدى صغار المنتجين داخل سلاسل القيمة.

3- ولبلوغ هذين الهدفين، ينوي الصندوق أن يقوم بما يلي: (1) إنشاء فريق لإدارة البرنامج القطري يتألف من ممثلي أفرقة مشاريع الصندوق والوزارات المعنية والمجلس الوطني لتكافل المنتجين الريفيين في تشاد والمنظمات غير الحكومية. وتتمثل مهمة هذا الفريق بأن يجعل برنامج الفرص الإستراتيجية القطرية أداة للتخطيط والمتابعة المشتركة للتدخلات التي تستفيد من دعم الصندوق في تشاد؛ (2) إنشاء "قدرة على تنفيذ الحافظة" ضمن وزارة الاقتصاد والتخطيط والتعاون يعمل فيها خبير أخصائي في التدقيق المالي وإدارة القروض والمنح من الصندوق وأخصائي في استكشاف الأسواق وأخصائي في المتابعة والتقييم. وستزود هذه المجموعة بإمكانيات العمل وبالأموال اللازمة لدعم التنفيذ.

4- وسوف تستخدم آلية المتابعة والتقييم لبرنامج الفرص الإستراتيجية القطرية البيانات الواردة من أنظمة المتابعة والتقييم للتدخلات التي يمولها الصندوق والتي تزود بدورها آليات المتابعة والتقييم للاستراتيجية الوطنية الثانية للتنمية والحد من الفقر والتشاور القطاعي بشأن التنمية الريفية. وبغية تدعيم تماسك التدخلات ومتابعة أداء البرنامج القطري، يضع الصندوق نظاماً موحداً ينطوي على مؤشرات دقيقة وقابلة للقياس وتشمل جميع التدخلات.

[1] ترد معايير انتقاء هذه المجالات في الجدول 1 من الذيل الأول (عملية التشاور لوضع برنامج الفرص الإستراتيجية القطرية).

جمهورية تشاد

برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية

أولا ــ المقدمة

1- يشمل برنامج الفرص الإستراتيجية القطرية المقترح لجمهورية تشاد الفترة 2010–2015 وهو يحل محل البرنامج السابق (1999–2009). وقد بدأ إعداد الاستراتيجية الجديدة للصندوق في تشاد في نهاية عام 2007 ولكنه تعرض لبعض التأخير بسبب عدم الاطمئنان الذي أسفر عنه عدم الاستقرار في البيئة السياسية في أعقاب الأنشطة التي قامت بها الوحدات المتمردة في فبراير/شباط ويونيو/وحزيران 2008.

2- وقد تضمن إعداد برنامج الفرص الإستراتيجية القطرية المراحل التالية: (1) تحليل حافظة الصندوق في تشاد؛ (2) استعراضات ودراسات حافظة الأنشطة في الميدان؛ (3) بعثة صياغة في مارس/آذار 2009؛ (4) تحليلات وورشات عمل تشاركية في البلد (لمزيد من التفصيل، أنظر الذيل الأول)؛ (5) دراسة من جانب اللجنة التقنية المشتركة بين القطاعات التي تقوم بعملية التحليل التقني لاستراتيجيات الاقتصاد الكلي لحساب اللجنة العليا المشتركة بين الوزارات (التي يرأسها رئيس الوزراء) وهي الهيئة المختصة باعتماد الاستراتيجية.

3- ما لم يذكر خلاف ذلك، جميع البيانات المستخدمة في هذه الوثيقة مستقاة من الذيول المفصلة المرفقة بهذه الوثيقة.

ثانياً – السياق القطري

ألف – السياق الاقتصادي والزراعي وسياق الفقر الريفي

الخلفية الاقتصادية للبلد

4- تشاد إحدى أكثر البلدان غير الساحلية في العالم، وهي من أكبر الدول المغلقة في أفريقيا. وبوصفها بلداً للمرور العابر بين المناطق الصحراوية والسودانية، فهي تشمل مساحة تبلغ 000 284 1 كم^2 غالبيتها في الشمال الصحراوي. وفي عام 2007، قدّر عدد السكان بنحو 10.8 مليون نسمة، منهم 52 في المائة من النساء. وما بين عامي 2001 و2007، بلغت نسبة النمو في البلد 3.4 في المائة[2]. وأغلب السكان من الشباب (أكثر من نصف السكان لا يتجاوز عمرهم 15 سنة ومجرد 4 في المائة عمرهم 60 سنة فما فوق) وهم يقطنون بالدرجة الرئيسية في الجنوب في المناطق الصالحة للزراعة (في المنطقة المجاورة للسودان تتراوح كثافة السكان ما بين 15 و60 نسمة لكل كم2 مقابل 4 في المنطقة الصحراوية). ومع ذلك فإن منطقة الساحل الريفية الشمالية تضم أكثر من 42 في المائة من السكان، وتضم المنطقة الجنوبية، المؤلفة من البوادي، حوالي 38 في المائة. وفي أعقاب التوترات المدنية والضغط المتزايد في

[2] البنك الدولي، "تشاد في سطور"، 2007، (انظر الموقع http://devdata.worldbank.org/AAG/tcd_aag.pdf)

الطلب على الأراضي وإثر فترات المجاعة، ارتفعت نسبة سكان المدن من 16 في المائة في عام 1975 إلى 25 في المائة في الوقت الحاضر. ويقطن أكثر من 10 في المائة من السكان العاصمة نجامينا.

5- وخلال الثمانينات والتسعينات اتسم الاقتصاد بحالة أشبه ما تكون بالركود. ويرجع هذا النمو البطيء إلى ضعف الإنتاجية في اقتصاد يقوم على الزراعة وتربية المواشي، ونتيجة عدم كفاية الكوادر المؤسسية وضعف الموارد البشرية وقصور البنى الأساسية الاقتصادية وانغلاق البلد[3]. وقد أدى الانفتاح مؤخراً على استغلال البترول إلى تحسين أوضاع مالية الحكومة[4] ومكنَّ من تمويل البنى الأساسية للطرق والخدمات الاجتماعية والمجتمعية. ومع ذلك ما زال اقتصاد تشاد يتسم بغياب قطاع تحويلي هام، وتشتت الأنشطة والخدمات وهيمنة القطاع الأولي حيث يعمل حوالي 72 في المائة من السكان.

6- والناتج المحلي الإجمالي للفرد في تشاد، الذي قدر في عام 2006 بمبلغ 421 دولاراً أميركياً، من أشد المعدلات انخفاضاً في العالم. وكان متوسط النمو الحقيقي بنسبة 8.11 في المائة سنوياً في الفترة من 2002 إلى 2007. وبلغ معدل النمو 33 في المائة في عام 2004 ثم انخفض إلى 7.9 في المائة في 2005 وإلى 0.2 في المائة في عام 2006 و0.6 في المائة في عام 2007[5]. واقتصاد البلد قليل التنوع جداً يغلب عليه، حتى عهد قريب (2003)، قطاع الزراعة الذي يمثل 40 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي و80 في المائة من الصادرات. وقد عدّل استخراج البترول في تشاد، الذي بدأ فعلاً في نهاية 2003، التركيب الحالي للناتج المحلي الإجمالي، ولكن الزراعة ما زالت النشاط الاقتصادي الذي يعمل فيه غالبية السكان في سن العمل (80 في المائة). ويقدر بأن القطاع الأولي (بما في ذلك الاستثمارات المرتبطة بالبترول) يمثل 66.6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2006؛ والقطاع الثانوي والصناعي 7 في المائة؛ والقطاع الثالثي 8.24 في المائة. وقد بلغ معدل التضخم 24 في المائة في عامي 2005 و2006 وانخفض إلى 9 في المائة في عام 2007.

7- ومنذ عام 1994، شرعت الحكومة في برنامج واسع للإصلاحات الهيكلية والمؤسسية من خلال برامج التكيف الهيكلي، بدعم من هيئة التكيف الهيكلي المعزز وهيئة النمو والحد من الفقر. ومنذ يونيو/حزيران 2001، تفي تشاد بالشروط المطلوبة للاستفادة من مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وتتلقى مساعدة مرحلية بمبلغ 15.8 مليون دولار أمريكي. وبلغ مجموع المبالغ المتجمعة طوال فترة المساعدة في إطار المبادرة المذكورة 260 مليون دولار أميركي، وهي تستخدم في تمويل التدابير المتخذة في إطار الاستراتيجية الوطنية للحد من الفقر. وتبلغ مساهمة الصندوق في المبادرة حوالي 1.1 مليون وحدة حقوق سحب خاصة.

8- **الاتجاهات وآفاق المستقبل.** لقد أدى تدهور الحالة الأمنية الناجم عن عدم الاستقرار السياسي إلى زيادة ضخمة في الإنفاق العسكري خارج الميزانية طوال الفترة 2005–2007. وتبعاً لذلك ازداد مقدار العجز

---

[3] يقع أقرب ميناء بحري، دوالا، حوالي 800 1 كم من نجامينا. وليس هنالك من سكك حديدية، ومجرد 524 كم من أصل 200 6 كم من شبكة الطرق معبدة وثمة جزء كبير من شبكة المسالك الريفية، التي يبلغ طولها 400 33 كم، غير سالكة أثناء فترة الأمطار، مما يعزل شمال وشرق البلاد أثناء هذا الفصل.

[4] ينص القانون رقم 001/PR/99 على أن الإيرادات المباشرة (العوائد والفوائد) من استخراج البترول تودع في "حساب مقيد في الخارج" يخصص منه حوالي 80 في المائة للقطاعات ذات الأولوية (الصحة والتعليم والبنى الأساسية والتنمية الريفية والبيئة والمياه) و10 في المائة لأجيال المستقبل.

[5] البنك الدولي، "تشاد في سطور"، 2007، (انظر الموقع http://devdata.worldbank.org/AAG/tcd_aag.pdf).

الأولي باستثناء البترول، حيث بلغ 21 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي باستثناء البترول في عام 2007. وكشفت زيادة الإنفاق طوال هذه الفترة عن مواطن ضعف في نظام مراقبة الميزانية. وبحكم هذا الوضع في الميزانية، الذي اعتبر غير مرض في إطار استعراض البرنامج الاقتصادي والمالي بدعم من صندوق النقد الدولي، لم تتمكن تشاد من بلوغ نقطة النهاية في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

9- وتكشف الأحداث التي جرت في يناير/كانون الثاني وفبراير/شباط ويونيو/حزيران 2008[6] عن حالة من عدم الاستقرار السياسي التي: (1) تؤثر على تخصيص الموارد العامة، ولا سيّما إيرادات البترول حيث خصص جزء هام من هذه الموارد للتسلح على حساب التنمية، (2) وتحدّ من قدرة القطاعات المنتجة على تحقيق الربح وامتصاص العجز، ومن ثم فإنها تدعو إلى اعتماد تدخلات إنمائية بسيطة وميسورة التحقيق.

الزراعة والفقر الريفي

10- **الزراعة.** تتألف تشاد من ثلاث مناطق زراعية مناخية كبرى: (1) منطقة صحراوية تغطي شمال البلد بأكمله ولا يتجاوز فيها معدل سقوط الأمطار 200 ملم، حيث تمارس الزراعة من نمط الواحات وتربية الجمال حول ينابيع المياه؛ (2) ومنطقة "ساحلية" ذات مناخ جاف وشبه جاف يتراوح فيها معدل سقوط الأمطار بين 200 و600 ملم في الوسط حيث النظام الزراعي الغالب يجمع ما بين تربية المواشي (الرعي والدواجن) وزراعة الحبوب (الذرة الرفيعة والدخن) والبذور الزيتية (لا سيّما الفول السوداني والسمسم) وإنتاج الصمغ العربي. وتتمركز زراعة البستنة بالدرجة الأولى حول ينابيع المياه. وطائفة الزراعات التي تعتمد على مياه المطر محدودة؛ (3) ومنطقة "سودانية" في جنوب البلاد يتراوح متوسط الأمطار فيها ما بين 600 و1200 ملم ونظام زراعي من النمط السوداني سائد ومتنوع، بما في ذلك زراعة الحبوب والخضروات والقطن والبذور الزيتية والدرنيات.

11- وقد أدت موجات الجفاف المستمرة طوال السبعينات والثمانينات، بحسب برنامج العمل الوطني لمكافحة التصحر (انظر القسم ثانياً)، إلى انتقال خط تساوي المطر سنوياً بمقدار 180 كم نحو الجنوب (يعتبر خط تساوي المطر بمقدار 200 ملم الحد الجنوبي لتأثير الصحراء، الذي انتقل من خط العرض 18 شمالاً إلى خط العرض 16 شمالاً) مما أدى إلى انقلاب هام في الملامح الطبيعية والأنشطة البشرية[7]. ومع ذلك يشير برنامج العمل المذكور إلى أن المصاعب الكبرى في مجال التصحر إنما هي مصاعب في المجالين الاجتماعي والاقتصادي من خلال ممارسات غير ملائمة في استغلال الأراضي والموارد السمكية والمراعي وموارد المياه.

12- وقد شهد قطاع الزراعة نمواً ضئيلاً أثناء العقدين الماضيين. ولا تزيد نسبة الأراضي المزروعة عن 6 في المائة من الإمكانية الوطنية ولا تزيد مساحة الأراضي المروية عن 000 7 هكتار، مقابل إمكانية

[6] في الفترة يناير/كانون الثاني– فبراير/شباط 2008، حدثت صراعات عنيفة في العاصمة وفي جوارها بين القوات الحكومية والمتمردين. وأعلنت حالة الطوارئ حتى 8 مارس/آذار 2008. وفي يونيو/حزيران 2008، قامت معركة في شرق البلاد وخصوصاً في منطقة سلامات. وأسفرت هذه الأحداث عن هزيمة قوات المتمردين وانسحابهم.

[7] يعني هذا التغير خسارة من حيث سقوط الأمطار بحوالي 100 ملم سنوياً مقارنة بالمجموع الأولي بمقدار 300 ملم في مستوى بحيرة تشاد وبحوالي 200 ملم سنوياً بالنسبة للمجموع المبدئي بمقدار 600 ملم في مستوى مدينة نجامينا.

تقدر بنحو 000 335 هكتار. والمردود ضعيف جداً عموماً بالنسبة للزراعات المعيشية من الحبوب (متوسط من 300 إلى 740 كغم للهكتار في المنطقة السودانية و150 إلى 400 كغم للهكتار في منطقة الساحل)، ومن أجل القطن (مردود زهرة القطن بمقدار 300 كغم للهكتار) وبالنسبة للحليب الذي يكاد لا يتجاوز إنتاجه اليومي لكل رأس من المواشي 5 ليترات، وبالنسبة للّحوم حيث يبلغ متوسط وزن الأبقار 167 كغم.

13- **تربية المواشي.** يقوم اقتصاد تشاد، رغم مجيء عصر البترول، إلى حد كبير على إضافة القيمة إلى منتجات تربية المواشي. ويسهم هذا القطاع الفرعي بنسبة 11 إلى 16 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي و50 في المائة من الناتج المحلي الزراعي. وهو يضمن معيشة 40 في المائة من سكان الريف ويمثل 30 في المائة من صادرات تشاد (أكثر من 50 في المائة باستثناء البترول). ورصيد المواشي في تشاد واحد من أكبر الأرصدة في أفريقيا. وتمثل المراعي الطبيعية (الصحراوية والساحلية والسودانية ومناطق انحسار المياه)، والتي تغطي مساحة 84 مليون هكتار، المورد الرئيسي من الرعي في البلد. ويقدر مجموع الكميات المتاحة من اللحوم والأحشاء ما بين 000 100 و000 130 طن سنوياً. وتقدر الكمية المتاحة من الألبان 000 220 طن مكافيء من الحليب سنوياً. وفي عام 2007، ولّد قطاع تربية المواشي الواسع إيرادات من الصادرات بحوالي 300 مليون دولار أميركي، مما يجعل هذه المنتجات في المقام الأول من الصادرات قبل القطن، باستثناء البترول.

14- وقد أثبتت ممارسات الانتجاع أنها فعّالة جداً من الناحية البيئية والاقتصادية والاجتماعية. وهي تتسم بدرجة عالية من الإنتاجية، كما أنها متكيفة مع المخاطر المناخية وذلك بفضل قابلية الحركة واستراتيجية انتهاز الفرص، وهي تبني علاقات جيدة بين الرعاة المتنقلين والمزارعين المستقرين وهي أقل إثارة للخلافات مقارنة بخيار الاستقرار في مكان واحد[8]. وبإمكان هذه الممارسات أيضاً أن تسهم في تخفيض إنبعاثات غازات الدفيئة بزيادة تركيز الكربون في الغطاء النباتي (المتضررة إلى حد أقل مقارنة بما كانت عليه قبل هذا النوع من التدخل). وهي تستحق الحفاظ عليها، ولا سيّما من خلال توفير إمكانية الوصول إلى موارد المياه.

15- **صيد الأسماك.** صيد الأسماك نشاط هام في الاقتصاد الريفي غالباً ما يوفر مرونة المقاومـــة لدى فقراء الريف. ويبلغ المتوسط السنوي لإنتاج الأسماك حوالي 000 80 طن ويتراوح ما بين 000 60 طن في سنة جفاف إلى 000 120 طن في سنة ممطرة. وهو يمثل 3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. ويعيش حوالي 000 300 نسمة من صيد الأسماك منهم 000 30 من المحترفين.

16- وقد أدى تغير المناخ، وخصوصاً استمرار الجفاف خلال العقدين أو الثلاثة عقود الأخيرة، إلى قدر كبير من التدهور والتوحل في مستجمعات المياه عموماً وفي الأماكن الطبيعية لتوالد الأسماك بصفة خاصة (فيضانات السهول وأعماق البحيرات والأنهار)[9]. ومن شأن الخسائر النوعية والكمية في الأرصدة

[8] يؤيد ذلك الممارسة المنتشرة جداً لاستيداع الماشية من جانب المربين المستقرين لدى الرعاة المتنقلين الذين يذهبون بالقطعان إلى المناطق الصحراوية الساحلية لاستغلال الإنتاجية المرتفعة لتلك المراعي وخلوها من الحشرات المؤذية للمواشي في فصل الأمطار.

[9] ويتنبأ برنامج العمل الوطني للتكيف مع تغير المناخ (انظر أدناه) زيادة في تساقط الأمطار بحلول عام 2023 في شمال شرق البلاد بحوالي 50 إلى 60 في المائة وقد تصل إلى 100 في المائة.

الطبيعية، من حيث المستوى والكثافة الملحوظة حالياً، أن تهدد إلى حد بعيد ازدهار أنشطة تربية الأسماك في تشاد.

17- **الأمن الغذائي.** تواجه تشاد مشكلات في الأمن الغذائي على الصعيد الوطني. إذ يبلغ إنتاج الدخن والذرة الرفيعة والأرز والذرة الصفراء في سنة متوسطة مقدار مليون طن. ولكن هذا الإنتاج قد يتراوح ما بين 000 330 طن في سنة جفاف إلى 1.35 مليون طن في سنة ممطرة. والمنطقة الوسطى في البلاد هي المنطقة التي تتأثر بصفة خاصة من التقلبات المناخية. ووفقاً لبيانات وزارة الزراعة[10]، تراوحت الواردات من الحبوب، في الفترة 1987–2006، ما بين 000 35 و000 85 طن، دون أن تكون هنالك نزعة نحو الارتفاع. فقد انتقل الإنتاج الوطني من الحبوب، أثناء الفترة ذاتها، من 000 530 طن إلى 000 580 1 طن سنوياً. ومن ثم فإن مقدار الواردات من الحبوب يبقى ما بين 2 في المائة و6 في المائة من الإنتاج الوطني. كما تبقى المعونة الغذائية مستمرة أيضاً إذ تراوحت ما بين 10 و30 في المائة من الواردات التجارية من حيث الحجم أثناء الفترة ذاتها. ومن أهم الواردات التجارية والمعونة الغذائية القمح (62 في المائة) والأرز (11 في المائة) والحبوب الأخرى (26 في المائة). وبالنسبة إلى السنوات الأخيرة هذه، كاد الإنتاج الوطني يفي كلياً بالاحتياجات من استهلاك الحبوب، خلافاً لما كان عليه الحال في أواخر الثمانينات، حيث لم يكن الإنتاج الوطني يكفي لسد الاحتياجات. وتفيد هذه المعلومات بأن تشاد قادرة على تحسين أمنها الغذائي باللجوء إلى توزيع أفضل لإنتاجها من الحبوب على مختلف المناطق وذلك بتوفير الاتصال ما بين مناطق الفائض الغذائي (المحتمل على الأقل) ومناطق العجز الغذائي.

18- **انتشار الفقر المادي وعمقه وحدته.** الفقر منتشر على نطاق واسع في تشاد، لا سيّما في الريف. ووفقاً لمؤشر التنمية البشرية لدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فإن تشاد مصنفة بين أقل البلدان نمواً (بترتيب 170 من أصل 177 بلداً من هذه الفئة في عام 2007). وتبين الدراسات الاستقصائية بشأن الاستهلاك والقطاع غير الرسمي في تشاد، التي أجريت في فترتي 1995–1996 و2002–2003 من جانب المعهد الوطني للإحصاءات والدراسات الاقتصادية والديمغرافية، أن انتشار الفقر المطلق في تشاد ما زال مرتفعاً، بل إنه إزداد قليلاً. وفي واقع الأمر، وعلى أساس عتبة من الفقر المطلق (مقدرة بمبلغ 127 175 فرنكاً أفريقياً سنوياً بالنسبة لكل بالغ في عام 2003 و345 92 فرنكاً أفريقياً في عام 1994)، فقد انتقلت نسبة السكان الفقراء الذين يعيشون دون عتبة الفقر من 43 في المائة في عام 1994 إلى 55 في المائة في عام 2003[11]، وهي نسبة أعلى بكثير من مثيلاتها في غالبية البلدان الأخرى في أفريقيا الوسطى. إذ أن أفقر 20 في المائة يعيشون على 153 فرنكاً أفريقياً يومياً فقط، بينما يُنفق أغنى 20 في المائة من السكان 105 1 فرنكات أفريقية في المتوسط يومياً. وإجمالاً كان نصيب الريف، في عام 2003، 87 في المائة من مجموع الفقر المنتشر على النطاق الوطني. وبعبارة أخرى فإن الفقر في تشاد منتشر في الريف أساساً. كما أن الفقر عميق الجذور أيضاً – أي أن متوسط الفارق بين الفقراء وعتبة الفقر يبلغ نسبة 21 في المائة[12]. وعلاوة على ذلك يعيش نحو 36 في المائة من السكان (وثلثا الفقراء) في حالة من الفقر المدقع (أي دون عتبة 000 109 فرنك أفريقي سنوياً). ويشير تحليل إنفاق الأسر

[10] المستقاة من "ملخص الأمن الغذائي في تشاد"، 2008.

[11] جدير بالذكر أن الاستقصاءات والدراسات المذكورة لم تشمل سوى 4 مناطق وهي: شاري باجيمي ولوجون الغربية وشاري الوسطى ووداي.

[12] هذا يعني أن استئصال الفقر في تشاد يستوجب أن يتوفر لكل شخص فقير موارد تساوي 21 في المائة من عتبة الفقر.

المعيشية إلى أن هذا الإنفاق يولي الأولية إلى الغذاء (61.7 في المائة من الإنفاق) والى أن الفقراء يكرسون نسبة أعلى من غير الفقراء (65.5 في المائة و60.3 في المائة على التوالي) للميزانية الغذائية. وكذلك الأمر، فإن الأسر الريفية تكرس نسبة أعلى من إنفاقها لميزانية التغذية (67.7 في المائة 63.1 في المائة في الشـــمال والجنوب على التوالي) من الأسر في الحضر (48.7 في المائة).

19- **الضعف.** في أفريقيا عموماً، وفي تشاد على وجه الخصوص، ترتبط واحدة من السمات الهامة للفقر والضعف في الريف بالبعد المكاني. وهكذا، وفي بلد زراعي بالدرجة الأولى، هنالك علاقة قوية بين مستوى المعيشة والفقر من جهة، والمناطق الزراعية الإيكولوجية من جهة أخرى (انظر الوصف في الذيل السادس). ووفقاً لدراسة قام بها برنامج الأغذية العالمي[13]، تتسم المناطق الساحلية وجزء من المناطق السودانية (وخصوصاً غويرا وسلامات) لضعف سكانها الشديد إزاء التقلبات والتغيرات المناخية ونقص تنوّع الإنتاج والتدهور الشديد في الموارد الإنتاجية التي لا تكفل مستوى منتظماً من الإنتاج و/أو الدخل للأسر، كما يدلل على ذلك شدة الأزمات الغذائية وتواترها في هذه المناطق. وفيما عدا نقص الأمن الغذائي، فإن التقديرات بموجب مؤشر التنمية البشرية لدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي[14] التي أجريت بحسب البلديات تؤكد تعدد أوجه الضعف الذي تتسم به الأسر التي تعيش في هذه المناطق، حيث من مؤشرات الضعف والفقر في هذه المناطق الافتقار إلى مياه الشرب، والبنى الأساسية للإصحاح وإلى مصادر الإئتمان والمعدات الزراعية، إلى جانب انخفاض معدلات التعلم، وكذلك انغلاق وتهميش المزارع في سلاسل القيم، بالإضافة إلى ارتفاع نسبة إدمان الكحول.

باء – السياق السياساتي والاستراتيجي والمؤسسي

السياق المؤسسي الوطني

20- خطاب سياسة التنمية الريفية. ينطوي هذا الخطاب في تشاد على الاتجاهات التي اعتمدت أثناء التشاور القطاعي بشأن التنمية الريفية وأثناء المائدة المستديرة بشأن التنمية في تشاد التي عقدت في جنيف في أكتوبر/تشرين الأول 1998. وقد حددت في أبريل/نيسان 2000 خطة التدخل من أجل التنمية الريفية بالمشاركة من المؤسسات المالية ومؤسسات التعاون الدولي[15] من أجل تنفيذ حصيلة التشاور القطاعي بشأن التنمية الريفية. والهدف الرئيسي من التشاور المذكور هو الزيادة المستدامة للإنتاج الزراعي مع الحفاظ على البيئة وتعزيز القدرات في القطاع الريفي. والأهداف المحددة الخمسة هي: (1) الزيادة المستدامة للإنتاج الزراعي؛ (2) بروز قطاعات تنافسية؛ (3) إدارة الموارد الطبيعية وتنميتها؛ (4) النهوض بالريف؛ (5) تحسين كفاءة تدخلات الهيئات العامة.

21- **الخطة الزراعية الرئيسية.** ترمي هذه الخطة إلى المساهمة في الزيادة المستدامة للإنتاج الزراعي في بيئة مصونة ومأمونة. وعلى وجه التحديد، ينبغي أن تحرص الخطة على توفير ما يلي: (1) الأمـــن الغذائي؛ (2) زيـــادة الدخل وإيجاد فرص العمل، لا سيّما في الريف؛ (3) تحسين النمو الاقتصادي

[13] برنامج الأغذية العالمي، التحليل والتوزع الجغرافي للضعف الهيكلي المرتبط بنقص الأمن الغذائي في المناطق الريفية في تشاد، سبتمبر/أيلول 2005.

[14] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية، تشاد، 2000.

[15] بالدرجة الأولى البنك الدولي والمصرف الأفريقي للتنمية والاتحاد الأوروبي وفرنسا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وألمانيا.

وكمية العملات الصعبة التي تدخل البلد؛ (4) التحسين المستدام لمستوى ونوعية معيشة أهالي الريف؛ (5) تعزيز التكامل الإقليمي في تشاد فيما يتعلق بالتبادلات التجارية. وتتمحور الخطة حول ستة خيارات استراتيجية تتبلور في شكل برامج. ومن المزمع أن يدوم تنفيذها طوال عشر سنوات (2006–2015).

22- **برنامج العمل الوطني لمكافحة التصحر.** وهو يحدد إطار عمل لمساعدة السكان والمنظمات المحلية على تحسين إدارة الأراضي الجافة على نحو مستدام. كما يحدد العوامل التي تسهم في عملية التصحر والتدابير الملموسة التي يتعين اتخاذها لمكافحته والحد من آثار الجفاف. وينتظر أن يتضمن استراتيجيات مكافحة التصحر على المدى الطويل وأن يندمج في إطار السياسات الوطنية للتنمية المستدامة.

23- **الخطة الرئيسية للمياه والإصحاح.** اعتمدت هذه الخطة في عام 2003 وهي تتناول السياسة والاستراتيجية وخطة العمل المعتمدة من أجل قطاع المياه في تشاد بغية بلوغ الأهداف المحددة لعام 2015 وما بعد ذلك حتى 2020. وتتضمن الاستراتيجية خمسة قطاعات فرعية وهي: مياه الشرب، ومياه المراعي والمياه الزراعية، وموارد المياه والإصحاح. وفي عام 2000 قدرت النسبة المئوية من السكان الذين يمكنهم الاستفادة من شبكات التموين بمياه الشرب مجرد 22 في المائة. والهدف الإنمائي للألفية هو بلوغ نسبة 60 في المائة في عام 2015. وتقترح الخطة الرئيسية كذلك إطاراً تنظيمياً من أجل إدارة المياه من جهة وتعزيز القدرات الوطنية من جهة أخرى. وفيما يتعلق بمياه المراعي فإن الخطة الرئيسية موجهة نحو تأمين الانتجاع في جميع أرجاء البلاد والاستغلال الرشيد للمراعي.

24- **في إطار اعتماد الإتفاقية الإطارية للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ،** جرى إعداد إعلان وطني مبدئي في شهر أغسطس/آب 2001. ويقدم هذا الإعلان جرداً بغازات الدفيئة وباستراتيجيات وتدابير التخفيف وبمشاريع مقترحة ذات صلة بتغير المناخ.

25- **برنامج العمل الوطني للتكيف**[16] مع تغير المناخ في تشاد يحدد أسوأ العواقب الرئيسية للمجالات الاجتماعية–الاقتصادية والبيئية بالنسبة لسكان الريف الذين تعتمد معيشتهم حصراً على الموارد الطبيعية. ويقدم برنامج العمل الخيارات ذات الأولوية بغية التكيف مع تغير المناخ. وهذه الخيارات قطاعية إلى حد بعيد، إذ إنها لا ترتبط إلا بالقطاع الأولي (الزراعي الموسع) ولا تأخذ في الاعتبار قطاعات الطاقة والنقل والبنية التحتية والتكنولوجيات الجديدة. وهي تشمل: (1) التحكم في المياه وإدارتها؛ (2) تنمية المحاصيل الكثيفة والمتنوعة؛ (3) وضع الجداول الزمنية للمحاصيل والعمل على نشرها ودوامها؛ (4) الإعلام والتعليم والتوعية بشأن التكيف مع تغير المناخ؛ (5) تنفيذ منشآت حماية التربة واستصلاحها من أجل تنمية الأنشطة الزراعية؛ (6) تحسين مناطق الرعي المشاع؛ (7) تحسين إمكانية التنبؤ الموسمي بسقوط الأمطار وتدفق المياه السطحية؛ (8) استحداث مرصد سياسات التكيف مع تغير البيئة؛ (9) استحداث وتنمية مصارف للأعلاف؛ (10) إدارة المخاطر المناخية.

26- **اللامركزية.** مبدأ اللامركزية منصوص عليه في الدستور ويحكمه القانون رقم 002/PR/2000 الذي يتناول أوضاع التجمعات الإقليمية اللامركزية التي تشمل أربعة مستويات: (1) المجتمعات المحلية الريفية؛ (2) البلديات؛ (3) المديريات؛ (4) الأقاليم. وتضم تشاد في الوقت الحاضر 22 إقليماً تشمل 62 مديرية و252 محلة.

[16] قيد الموافقة.

27- وتتبلور اللامركزية في تشاد من خلال إنشاء لجان العمل الإقليمية ولجان العمل على صعيد المديريات ولجان العمل المحلية المسؤولة، كل في المستوى الذي ينتمي إليه، عن توجيه المشاريع والأنشطة على أساس خطط التنمية وإقرار التدخلات المخطط لها في المناطق التابعة لها والتأكد من التماسك بين مختلف المشاريع والأنشطة ومتابعة تنفيذها. وتشمل هذه العملية كذلك إعادة تنظيم أنظمة المتابعة والتقييم لجميع المستويات، المنسقة من جانب خطة التدخل من أجل التنمية الريفية. ومن ثم فإن كل مشروع جديد يندرج في إطار رسمي من حيث التوجيه والبرمجة والتنسيق والمتابعة على المستويين المركزي واللامركزي.

28- ومع ذلك فإن اللامركزية تعاني من الكثير من التأخير في تطبيقها. وفي واقع الأمر، لم يكتمل بعد تحديد مناطق الوحدات الإدارية المرجعية (المجتمعات الريفية) كما أن الكيانات الإدارية اللامركزية (لجان العمل الإقليمية ولجان العمل على صعيد المديريات ولجان العمل المحلية) ما زالت بعيدة عن دخول مرحلة التنفيذ، كما لم يحدد موعد انتخابات أعضاء المجتمعات الريفية. وهذا التأخير في تطبيق اللامركزية، وخاصة التحديد الإقليمي لأراضي المجتمعات الريفية، يشكل عائقاً أمام أي استراتيجية تدخل في القطاع الزراعي.

الاستراتيجية الوطنية للحد من الفقر الريفي

29- تندرج خطة واستراتيجية تشاد بشأن الفقر في وثيقة الاستراتيجية الوطنية الثانية للنموّ والحدّ من الفقر التي أقرت في أبريل/نيسان 2008. وقد تمخضت عن مراجعة الاستراتيجية الأولى التي أقرت في عام 2003، والتي تمحورت حول المحاور الرئيسية الخمسة التالية: (1) تعزيز التسيير الرشيد؛ (2) ضمان زيادة النمو واستدامته؛ (3) تنمية رأس المـــال البشري؛ (4) تحســـين أحوال المجموعات الضعيفة؛ (5) استعادة الأنظمة الإيكولوجية وصونها.

30- وإنطلاقاً من الدروس المستخلصة من تنفيذ السياسات العامة السابقة، تولي الاستراتيجية الثانية الأولوية إلى الزراعة وإلى النهوض بالبيئة الريفية حيث يعيش 87 في المائة من السكان الفقراء. وتختلف المحاور الرئيسية الخمسة للاستراتيجية الثانية قليلاً عن محاور الإستراتيجية الأولى، وهي: (1) تعزيز التسيير الرشيد؛ (2) ضمان نمو قوي ومتنوع؛ (3) إيلاء الأولوية إلى التنمية الريفية؛ (4) تحسين البنى الأساسية؛ (v) تنمية الموارد البشرية.

التنسيق والمواءمة

31- لا يحظى القطاع الريفي في تشاد بمبادرات التنسيق، فالحكومة ليست ناشطة في هذا المجال. وليس هنالك أي نظام للإدارة المتضافرة للتنمية الريفية، وليس هنالك منتدى للتشاور بين الأطراف أصحاب المصلحة للتنمية الريفية. وتتفق الجهات المانحة عادة بصورة شبه رسمية وغالباً ما تكون ثنائية. وتترك مسألة الحوار مع المنتجين والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص للمبادرات الفردية والمناسبات الخاصة.

32- وللخروج من هذه الحالة، يجعل الصندوق الدولي للتنمية الزراعية من إقامة الشراكات مع الجهات المانحة الرئيسية أولوية في برنامجه القطري. ويرد تفصيل هذه الشراكات في القسم خامساً جيم من هذه الوثيقة.

ثالثاً – الدروس المستفادة من خبرة الصندوق في البلد

ألف – النتائج السابقة والأثر والأداء

33- لقد بدأ التعاون بين الصندوق وتشاد في عام 1992، وأقرت في عام 1999 الوثيقة الراهنة بشأن الاتجاهات الإستراتيجية للصندوق من أجل تشاد. ومنذ بداية هذا التعاون، تمت الموافقة على خمسة قروض، ثلاثة منها بعد اعتماد برنامج الفرص الإستراتيجية القطرية: مشروع الأمن الغذائي في إقليم غويرا الشمالية، المرحلة الأولى، تمت الموافقة عليه في عام 1992 (وهو يستفيد أيضاً من منحة من الصندوق البلجيكي للمحافظة على الحياة)؛ ومشروع الأمن الغذائي في إقليم غويرا الشمالية، المرحلة الثانية، التي تمت الموافقة عليه في عام 2000؛ ومشروع التنمية الزراعية في وديان كانم الذي تمت الموافقة عليه في عام 1994؛ ومشروع التنمية الريفية في كانم الذي تمت الموافقة عليه في عام 2003 والذي خلف مشروع التنمية الزراعية في وديان كانم؛ ومشروع التنمية الريفية في باثا الذي تمت الموافقة عليه في عام 2005. ويبلغ مجموع هذه القروض حوالي 54.4 مليون دولار أمريكي.

34- وتناول تقييم البرنامج القطري لتشاد (ديسمبر/كانون الأول 2007) وثيقة برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية لتشاد ومجموع العمليات التي مكنت من تنفيذ هذه الاستراتيجية. وكانت أهداف هذه المشاريع إجمالاً متماشية مع السياسات والاستراتيجيات العامة، وكذلك مع اتجاهات الصندوق. ومع ذلك برزت هنالك بعض مواطن الضعف في المناهج المعتمدة من أجل بلوغ الأهداف وتحديد الجماعات المستهدفة.

35- ومن حيث المنجزات، اتسمت التدخلات بالكفاءة فيما يتعلق بالمجالات التالية: (1) إقامة صوامع للأمن الغذائي ومستودعات للتخزين (84 منها في إطار المرحلة الثانية من مشروع الأمن الغذائي في إقليم غويرا الشمالية في منتصف المدة من أصل 90 صومعة، و30 مستودعاً للتخزين و14 قيد التشييد في إطار المرحلة الثانية من المشروع في منتصف المدة، إلى جانب 44 مصرفاً للحبوب أنشئت في إطار مشروع التنمية الزراعية في وديان كانم)؛ (2) إقامة بنى أساسية اجتماعية مجتمعية (تأهيل 36 مركزاً صحياً في إطار مشروع التنمية الزراعية في وديان كانم؛ و10 مدارس شيدت في إطار المرحلة الثانية من مشروع الأمن الغذائي في إقليم غويرا الشمالية)؛ (3) تنمية الخدمات المالية اللامركزية (استفادت 000 3 أسرة معيشية بالحصول على الإئتمان الصغري في إطار مشروع التنمية الزراعية في وديان كانم و40 صندوق توفير وإئتمان تتمتع بالتسيير الذاتي، كما أنشيء صندوقان حضريان في إطار المرحلة الثانية من مشروع الأمن الغذائي في إقليم غويرا الشمالية). وكانت هذه المنجزات على درجة لا بأس بها من الرضى فيما يتعلق بتوفير المياه في القرى (إنشاء 100 منهل للمياه في إطار مشروع التنمية الزراعية في وديان كانم لصالح حوالي 000 30 نسمة؛ و68 منهل للمياه في إطار المرحلة الثانية من مشروع الأمن الغذائي في إقليم غويرا الشمالية)، وفيما يتعلق بالتوعية الغذائية (وهو يشمل 214 قرية، وتدريب 780 من المعلمات القرويات في إطار المرحلة الثانية من مشروع الأمن الغذائي في إقليم غويرا الشمالية ومشروع التنمية الزراعية في وديـــان كانم أي 571 16 إمرأة حتى الآن) وأنشـــطة محو الأمية (في إطار المرحلة الثانية من مشروع الأمن الغذائي في إقليم غويرا الشمالية: افتتاح 64 مركزاً لمحو الأمية في مجال الصحة، وقد شمل التدريب 291 2 فرداً حتى الآن؛ وفي إطار مشروع التنمية الزراعية في وديان كانم: تمّ إنشاء 35 مركزاً وتدريب 842 فرداً).

36- ومن حيث الأثر، تمكن مشروع التنمية الزراعية في وديان كانم من تخفيض معدل سوء التغذية الحاد من 18–20 في المائة إلى 13–16 في المائة وإلى إذكاء الوعي بين السيدات لممارسة الإرضاع الطبيعي حصراً من 3 إلى 20 في المائة. ومكنت المرحلة الثانية من مشروع الأمن الغذائي في إقليم غويرا الشمالية من استحداث عمليات مستدامة للتنمية التشاركية في مستوى القرى (إنشاء 236 لجنة للتنمية القروية في منتصف مدة المشروع). ومكنت التدخلات الاجتماعية على صعيد المجتمع المحلي من تحسين الظروف الصحية والتعليم بين السكان المستهدفين في مناطق كانم وغويرا الشمالية. وكان لتدخلات مشاريع الصندوق أثر محدود على تعزيز المنظمات في مستوى القاعدة (رابطة الأمن الغذائي في غويرا الشمالية التي لم تخضع لهيكلة على مستوى القاعدة قبل تشكيلها، ومن ثم فهي منقطعة حالياً عن قاعدتها) وفيما يتعلق بالحد من الأمن الغذائي بسبب الدعم المحدود للإنتاج الغذائي والذي لم يكن في بعض الحالات كافياً لتجديد مخزون صوامع الأمن الغذائي. وأخيراً كان الأثر محدوداً فيما يتعلق بتخفيف حالة الضعف لدى الأسر المعيشية والإدارة المستدامة والمتضافرة للموارد الطبيعية[17].

37- والاستدامة ليست مضمونة بعد. ويعزى موطن الضعف هذا، من جملة أسباب، إلى ضعف المنظمات القاعدية وإلى مشكلات تحديد المسؤوليات فيما يتعلق بصيانة البنى الأساسية، وبسبب ضآلة دخل أهالي الريف والمخاطر المرتبطة بالملاءمة المالية لصناديق التوفير والائتمان ذاتية التسيير والصناديق المحلية الأخرى ذاتية التسيير.

38- وبصفة عامة انطوى البرنامج على ابتكارين: تناول الأول إقامة قاعدة من أجل وضع شبكة من صناديق التوفير والائتمان ذاتية التيسير. ولكن المشاريع الأخرى للصندوق في هذا البلد قلما استفادت من هذه التدخلات التي صادفت مشكلات من حيث الاستدامة، ومن ثم كانت التبادلات محدودة. أما الابتكار الثاني فيتناول النهج القائم على أساس الاستجابة بحسب الطلب والذي ينطوي مع ذلك على مخاطر هامة من حيث البعثرة والأثر المحدود على أفقر الفقراء.

باء – الدروس المستفادة

39- فيما يلي أهم الدروس المستخلصة من الأنشطة المتعلقة ببرنامج الفرص الاستراتيجية القطرية: (1) إدارة الموارد الطبيعية، لا سيّما المياه، أخذت في الحسبان في مشاريع الصندوق، وهي تتسم بأهمية حاسمة في جزء كبير من البلاد. وقد استثمرت الوكالة الألمانية للتعاون التقني الكثير في إدارة المياه والتربة في شرق تشاد في إطار مشروع التنمية الريفية اللامركزية في مديريات السونجه وبلتين وواهرا (الذي سوف يستكمل في عام 2011). وتمثل عمليات وضع عتبات الري الفيضي وسدود المياه وحواجز الترشيح والمستنقعات وخزانات المياه في إطار أنظمة التخطيط، وكذلك عمليات التشييد والصيانة من جانب المستفيدين، تجربة مفيدة في إطار البرنامج القطري. وقد بدأت فعلاً محاكاة هذه المبادرات في إطار مشروع التنمية الريفية في منطقة باثا والذي سوف يعمد، إثر عملية لإعادة تحديد الإطار، إلى تطوير أنظمة إدارة المياه والتربة في هذه المنطقة؛ (2) والمشاريع الجارية لا تركز بما فيه الكفاية على الإنتاج الزراعي وهو الوسيلة الرئيسية لتحسين الأمن الغذائي. ولهذا السبب، لم تسفر صوامع الأمن الغذائي وبرنامج التعليم التغذوي بصورة كاملة عن الآثار المرجوة. ويتعين على الاستراتيجية أن تضع في المقام

[17] من غير الممكن تقدير هذين الأثرين كمياً.

الأول هدف زيادة الإنتاج الزراعي وذلك بالدرجة الأولى من أجل الخروج من التدابير الهادفة إلى مجرد الكفاف والتوصل إلى توليد الفوائض القابلة للتبادل التجاري؛ (3) ولم تستغل بالقدر الكافي إمكانيات منظمات المنتجين ولم يتم تطوير قدرات هذه المنظمات ومدى تمثيلها. ويتعين على هذه المنظمات، ولا سيّما من خلال المجلس الوطني لتكافل المنتجين الريفيين في تشاد الذي أنشيء في أغسطس/آب 2005، أن تصبح الجهات المحاورة المتميزة التي تبنى من حولها قدرة لتزويد الخدمات الرامية أساساً إلى تحسين الإنتاج الزراعي وإلى تحويله ووضعه في السوق التجارية؛ (4) وإزاء تهميش المنتجين الريفيين وانقطاع صلتهم بالأسواق، بما في ذلك المناطق غير المغلقة، فإن الأمر يستدعي إدراج زيادة الإنتاج الزراعي أو ضمان هذا الإنتاج في إطار "نهج هادف". ويتعين أن يكون هذا النهج محور تعزيز القدرات في إطار المجلس الوطني لتكافل المنتجين الريفيين في تشاد؛ (5) ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار جوانب التكيف مع تغير المناخ في الاستراتيجية نظراً لإمكانية تأثر البلد وتزايد عروض التمويل في هذه المجالات؛ (6) تعيق تنمية التمويل الصغري والفترات المطولة (من 10 سنوات إلى 12 سنة) اللازمة للوصول إلى الاستقلال الذاتي، وهذه الفترات المطولة لا تتفق على ما يبدو مع فترة عمر المشروع. ومما يعيق هذه التنمية أيضاً عنصر الكثافة والمستوى الضعيف من الدخل لدى المستفيدين في المناطق التي يتدخل فيها الصندوق.

40- وبالنسبة لجوانب التنفيذ، فإن الدروس الرئيسية المستخلصة هي: (1) في سياق يتسم بقدرات تقنية ومؤسسية وإدارية محدودة فإن الإنتقال نحو "نهج برنامجي" متكامل يتسم بالمرونة ويركز على العمليات بوجود آليات واضحة لدعم التنفيذ ويمكن من استفادة أفضل من الموارد البشرية يبدو أمراً مبرراً؛ (2) وفي نفس السياق، فإن اللجوء إلى ممارسة "المقاولة" محدود بحكم توفر طائفة محدودة من المقاولين من ذوي الكفاءة وبحكم نزعة المشاريع إلى الإفراط في "التعاقد من الباطن" مع المقاولين دون التكفل بدور التوجيه؛ (3) يمثل إنشاء لجان التعاقد مع الأسواق في إطار المشاريع من أجل الاستثمارات الجماعية أداة فعّالة في سبيل تقليص الفترات المطّولة لعمليات التعاقد.

رابعاً – الإطار الاستراتيجي القطري للصندوق

ألف – ميزة الصندوق النسبية

41- تأتي الميزة النسبية للصندوق من التجربة المكتسبة أثناء ممارسة ولايته وفي تطبيق إطاره الإستراتيجي. وهي تتمحور حول النقاط التالية: (1) تطوير المناهج الإبتكارية التي ترمي إلى دعم صغار المنتجين فرادي و/أو من خلال منظماتهم، وزيادة وضمان إنتاجهم والحد من ضعفهم؛ (2) استهداف أفقر القطاعات وأكثرها تأثراً بين السكان وكذلك في المناطق المهمشة إلى أبعد حد؛ (3) مناهج لا تستبعد أحداً تقوم على أساس مسؤولية المجتمعات في إدارة التنمية من خلال آليات المشاركة من جانب فقراء الريف في عملية التخطيط والتنفيذ للاستثمارات وكذلك في اتخاذ القرارات على المستوى المحلي.

42- وتوحي الدروس المستخلصة من التجربة بأن الصندوق قادر على الحد من الفقر في تشاد، وخصوصاً من خلال: (1) إيلاء الأولوية إلى جوانب تحسين الإنتاج وزيادته من خلال إدارة الموارد الطبيعية واستخدام النهج الهادف؛ (2) تعزيز منظمات المنتجين فيما يتعلق بهيكلها الداخلي وتقديم خدمات الدعم

لأعضاء هذه المنظمات في مجال الإنتاج؛ (3) اعتماد مناهج برنامجية يستدعي تنفيذها الاستعانة بعاملين من ذوي الكفاءة و/أو مجموعات الريفيين في تشاد.

43- وأخيراً فإن الصندوق يتدخل بالتآزر والتكافل مع سياسات الحكومة ومع الجهات المانحة الأخرى. والشراكات المعقودة مع الوكالة الألمانية للتعاون التقني، والوكالة الفرنسية للتنمية، والوكالة السويسرية للتنمية والتعاون (انظر القسم خامساً جيم) تبرز المزايا النسبية للصندوق فيما يتعلق بإدارة المياه والتربة ومياه المراعي وتقديم الدعم لمجتمعات الرعاة الرحل، وهم نمط من المجتمعات المهمشة جداً في تشاد.

باء – الأهداف الاستراتيجية

44- إن الهدف العام لبرنامج الفرص الإستراتيجية القطرية للفترة 2010–2015 هو تزويد فقراء الريف، رجالاً ونساءً، بوسائل لزيادة دخلهم وتحسين أمنهم الغذائي. وللبرنامج هدفان إستراتيجيان:

(1) الهدف الاستراتيجي 1: تحسين إمكانية الوصول إلى المياه وتشجيع إدارتها المستدامة من جانب فقراء الريف؛

(2) الهدف الاستراتيجي 2: تحسين الوصول إلى أسواق المنتجات والمدخلات الزراعية في المجالات التي يكون لفقراء الريف فيها ميزة على غيرهم.

45- ويستند ضمان هذين الهدفين الإستراتيجيين إلى الأساس المنطقي التالي: (1) في مناطق الساحل، تعتبر إمكانية الوصول إلى المياه من أجل الاحتياجات الإنتاجية أداة رئيسية تمكن من ضمان الأمن الغذائي لسكان الريف والحد من ضعفهم. وهي تكفل زيادة هامة في زراعة الأراضي وزيادة غلتها فضلاً عن تحسين استعمال مساحات الرعي؛ (2) يجب أن تكون زيادة الإمكانية الإنتاجية مصحوبة بتحسين إمكانية الوصول إلى المدخلات وإلى التسويق التجاري وإلى الصناعة التحويلية بحيث يمكن للمنتجين والمربين الخروج من دائرة زراعة الكفاف.

46- ويقدم الهدفان الإستراتيجيان أيضاً استجابة للتكيف مع تغير المناخ الذي يعني في حالة تشاد، على وجه الخصوص، تحسين إدارة المياه وزيادة مرونة ممارسات الإنتاج الزراعي والرعي مع تغير المناخ. وينسجم هذان الهدفان مع غالبية الخيارات ذات الأولوية التي يوصي بها برنامج العمل الوطني للتكيف والتي تشمل في جملة أمور التحكم في إدارة المياه وتنفيذ أعمال حفظ التربة واستصلاحها وتطوير المحاصيل المكثفة والمتنوعة وتحسين المراعي المشاع وإدارة المخاطر المناخية (انظر القسم ثانياً باء).

47- ولا بُد من التأكيد على أن البلد غير مستقر سياسياً وعسكرياً وأن بعض المناطق، لا سيّما الجزء الشرقي، مسرح للمواجهات المتكررة بين جيش الحكومة وقوات المتمردين. ويمكن اعتبار هذه المناطق على أنها "خارجة من النزاع جزئياً" ويمكن أن تكون موضوع تدابير للتخطيط والوقاية وتهدئة الأوضاع وإعادة الأمور إلى نصابها، وهو ما يقوم به الصندوق عموماً في البلدان الخارجة من الصراعات (انظر القسم خامساً واو بشأن المخاطر).

48- ويجري حالياً إعادة توجيه مشروع التنمية الريفية في باثا وفق منهج يعتمد على نفس المبادئ التي تدعم الهدفين الاستراتيجيين المذكورين أعلاه. وتمكّن إعادة التوجيه هذه من اختبار أركان الاستراتيجية القطرية لتشاد.

49- **الهدف الإستراتيجي 1: تحسين إمكانية الوصول إلى المياه وتشجيع إدارتها المستدامة من جانب فقراء الريف.** ويرمي هذا الهدف إلى إيلاء المقام الأول، في إطار الاستراتيجية، إلى إدارة الموارد الطبيعية، لا سيّما المياه التي تعتبر بالنسبة إلى جزء كبير من تشاد مصدر الحياة. والغرض هو تشجيع القيام باستثمارات مكيفة لإدارة المياه والتربة مصحوبة بأنظمة لصيانة هذه الاستثمارات ولفض ما قد تسفر عنه من منازعات بين مختلف الجماعات. ويتمحور هذا الهدف حول النتيجتين الرئيسيتين المذكورتين أدناه.

50- **تعزيز قدرات السكان المحليين على تخطيط وبناء وصيانة البنى الأساسية التي تمكن من إدارة المياه والتربة على نحو مستدام.** الغرض هو وقف عملية التدهور وعكس مسارها والسعي نحو تحقيق قدر من الاستقرار في التربة والمياه دون تغيير الأنظمة الإيكولوجية تغييراً كبيراً. والغرض هو التوصل إلى إدارة متضافرة لكل استعمالات المياه (أي الزراعة والرعي والاستعمال المنزلي) على مستوى وحدة إدارية و/أو وحدة جغرافية ما (كانتون أو حوض نهر مثلاً). ويتطلب ذلك القيام بالتخطيط منذ البداية والدراسات المسبقة في المجالات الاجتماعية الاقتصادية والعقارية والبيئية وإنشاء لجان لإدارة المنشآت وتدريب أعضائها.

51- وبالنسبة للاستعمالات الزراعية، سوف ينظر في عدة تقنيات لإدارة المياه والتربة، من قبيل تخفيف سرعة جريان الجداول وتمكين نفاذ المياه إلى جوف التربة لتغذية المياه الجوفية، وكذلك تخفيف سرعة السيول في الوديان لحماية الضفاف وكبح تراكم الرمال وتشجيع تغلغل المياه في المنخفضات التي يمكن استغلالها زراعياً. كما ينبغي الحرص على تشجيع صيانة المياه الجوفية[18] التي غالباً ما تعتبر، في منطقة الساحل، أكثر أهمية بالنسبة للمحاصيل والنباتات الطبيعية من المياه السطحية.

52- وبالنسبة للاستعمالات الرعوية، فإن مشروع ري المراعي في منطقة الساحل[19] من شأنه أن يكفل تأمين أنظمة الرعي المتنقل وذلك بحفر آبار المياه ووضع العلامات التي تدل على ممرات الرعي المتنقل في مناطق الوسط والغرب في تشاد. ومن شأن هذا المشروع أن يساند ويدعم مؤسسات تخطيط وإدارة آبار المياه وممرات الرعي المتنقل. ويعتبر تأمين أنظمة الرعي المتنقلة للمواشي استجابة فعّالة للتكيف مع تغير المناخ.

53- ومن المزمع تغطية الاحتياجات من المياه للاستعمالات المنزلية من خلال مشروع لمياه الرعي ومن خلال شراكات أهمها مع الإتحاد الأوروبي والوكالة الفرنسية للتنمية ومصرف التنمية الإفريقي فيما يتعلق بشبكة المياه في القرى. وستكون التدخلات في مجال توفير المياه في القرى مصحوبة، قدر الإمكان، بتدابير الإصحاح والصحة.

54- **تحسين القدرة على فض النزاعات المرتبطة بإدارة المياه.** يتسبب الحصول على المياه بعديد من النزاعات الدموية بين مجموعات السكان. وغالباً ما كان تدخل السلطات التقليدية (زعماء قبائل الرعاة

[18] الغالبية العظمى من نباتات الساحل تستهلك المياه الشعرية وليس المياه الجوفية.

[19] سوف يعرض هذا المشروع لموافقة المجلس التنفيذي للصندوق في سبتمبر/أيلول 2009.

ورؤساء العشائر المستقرة) عنصراً حاسماً في فض هذه المنازعات. وثمة مثال آخر للإدارة الفعّالة للمنازعات وهو "الاتفاقات المحلية" التي تضم الأطراف الرئيسية ذات المصلحة (المنتجين والمربين الزراعيين والسلطات التقليدية والسلطات الحديثة) وذلك لتخطيط وإدارة أعمال إدارة المياه والتربة. ويندرج في إطار الاستراتيجية توفير الدعم لإقامة هذه المؤسسات وتشغيلها.

55- **الهدف الاستراتيجي 2: تحسين الوصول إلى أسواق المنتجات والمدخلات الزراعية في المجالات التي يكون فيها لفقراء الريف ميزة على غيرهم.** الغرض هو التدخل في المجالات التي يكون فيها لصغار المنتجين ميزة على غيرهم[20] وذلك من أجل: (1) تحسين إمكانية الوصول إلى المدخلات وإلى المعارف التقنية والاستجابة إلى الطلب وإلى معايير السوق؛ (2) وتحسين القدرة على التفاوض لدى صغار المنتجين داخل سلاسل القيمة.

56- **تحسين إمكانية وصول فقراء الريف إلى المدخلات وإلى المعارف التقنية وكذلك تحسين قدرتهم على تسويق منتجاتهم الزراعية وتحويلها.** يستند هذا التحسين إلى تعزيز منظمات المنتجين وغيرهم من العاملين في السوق ممن يمارسون الأنشطة الإنتاجية. ومن جهة أولى يتعين تعزيز منظمات المنتجين، ولا سيّما بواسطة المجلس الوطني لتكافل المنتجين الريفيين في تشاد، لكي تتمكن من تقديم خدماتها إلى أعضائها من قبيل تموينهم بالمدخلات وتقديم الدعم وإسداء المشورة التقنية وتوفير المعلومات عن الأسواق والأسعار، وتعبئة الصناديق المتجددة وإمكانية الوصول إلى المعدات وتجميع عمليات التسويق وتوفير الخدمات ما بعد الحصاد ومنها الفرز والتدريج والتعليب. وسيتحقق هذا التعزيز عندما تتوصل المنظمات إلى درجة مؤكدة من النضوج، استناداً إلى مؤشرات واضحة للأداء وعناصر دافعة أخرى.

57- ويتعين كذلك توفير الدعم للمشاريع الصغرية (بائعو التجزئة والمساعدون في عمليات التربية والحدادون والميكانيكيون) بحيث تكون هذه المشاريع قادرة على الاستجابة للطلب من حيث المدخلات (البذور والأسمدة والمعدات ووسائط النقل) ومعدات التحويل الزراعي وكذلك على التمكن من صيانتها.

58- وفيما يتعلق بإمكانية التكيف مع تغير المناخ، فإن الإستراتيجية سوف تحبذ تلك الأنواع المقاومة للجفاف و/أو القصيرة الدورة بما يزيد من مرونة مقاومتها لتغير المناخ. وستعقد لهذه الغاية شراكات مع مؤسسات البحوث الدولية والوطنية. ولسوف يلتمس دعم البحوث الدولية فيما يتعلق بالخيارات القائمة من حيث الأنواع المقاومة للجفاف و/أو القصيرة الدورة بينما تتناول البحوث الوطنية عملية إكثار هذه البذور ووضعها في متناول المنتجين.

59- **تحسين القدرة على التفاوض لدى صغار المنتجين ضمن سلاسل القيمة.** إن تطور منظمات المنتجين في تشاد متخلف نسبة إلى الاتجاهات الملحوظة في شبه الإقليم. وما زال المجلس الوطني لتكافل المنتجين الريفيين في تشاد في مرحلة التبلور، وهو لا يقدم إلى أعضائه إلاّ قدراً ضئيلاً جداً من الخدمات. وفيما عدا زراعة القطن، ليس هنالك في تشاد أي منظمات تضامنية ومشتركة بين المهن. وسوف يصاحب منظمات المنتجين، لا سيّما المجلس الوطني لتكافل المنتجين الريفيين في تشاد، ويدعم التحويل التدريجي لاختصاصاتها بما يسمح بزيادة مسؤولياتها تدريجياً. وسوف تستهدف عمليات الدعم إنشاء

[20] هنالك مثال لمعايير انتقاء هذه المجالات في الجدول 1 من الذيل الأول. (عملية المشاورات بشأن برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية).

المنظمات التضامنية والمرتبطة بالمجالات المستهدفة، إلى جانب زيادة المشاركة من جانب المجلس الوطني لتكافل المنتجين الريفيين في تشاد للعمل معاً فيما يتعلق بسياسات التنمية في هذه المجالات.

60- **نشاط شامل.** سيكون التمويل الصغري نشاطاً شاملاً في الاستراتيجية القطرية. وستدرج مكونات من التمويل الصغري في البرنامج الجديد للفترة 2010–2015. وعلاوة على ذلك فإن الشبكة في منطقة غويرا الشمالية (التي تضم 40 صندوقاً ريفياً وصندوقين حضريين) سوف تندمج مع شبكة منطقة باثا (التي أوشكت أن تدخل حيز التشغيل) وذلك من خلال: (1) تنسيق المناهج والأساليب التشغيلية؛ (2) تحويل صناديق التوفير والائتمان ذاتية التسيير في غويرا الشمالية ومراكز التمويل ذاتية التسيير في باثا إلى مؤسسات قابلة للبقاء؛ (3) تدعيم أبعادها الاقتصادية والمالية وكذلك هيكل إدارتها. وستجري عملية الاندماج هذه في إطار مشروع التنمية الريفية في باثا، وهو قيد التنفيذ في الوقت الحاضر.

جيم – فرص الابتكار

61- لقد تمكن الصندوق، في ضوء تجربته الطويلة، من تحديد ودعم طائفة واسعة من المناهج والتقنيات الإبتكارية التي تنطوي على إمكانات حقيقية تتناول تعزيز فعّالية إجراءات الدعم التي يضطلع بها في مجال التنمية الريفية في تشاد. وهذه الابتكارات هي: (1) نهج التكيف مع تغير المناخ، ولاسيّما من خلال إنشاء هياكل إدارة المياه وزيادة مرونة أنظمة الإنتاج وضمان أنظمة التربية المتنقلة للمواشي والنهوض بأنشطة التآزر بين أنظمة تربية المواشي لدى المزارعين المستقرين والرعاة الرحل؛ (2) وضع "عتبات لانتشار الفيضانات" كتدبير لإدارة المياه والتربة المستندة إلى النتائج التي تم التوصل إليها من جانب وكالة التنمية الألمانية والوكالة السويسرية للتنمية والتعاون في شرق تشاد؛ (3) فض المنازعات المتصلة بإمكانية الوصول إلى المياه والمراعي وذلك بوساطة السلطات التقليدية؛ (4) عقد "شراكات بين القطاعين العام والخاص" تتضمن جهات فاعلة في مجالات الأنشطة من أجل تطوير "دورات إنتاج قصيرة" منصفة ومتكيفة مع ظروف الفقراء؛ (5) استغلال موارد الطاقة المتجددة بتكلفة معقولة على أن تكون متكيفة مع احتياجات فقراء الريف ولا تكون متنافسة مع العرض من الإنتاج الغذائي: ومن هذه الموارد الرياح والطاقة الشمسية وأنواع الوقود الحيوي المنبثقة عن مبادرات هامشية والمخصصة للاستعمال المحلي.

62- وسوف يسعى الصندوق أيضاً إلى دعم الحكومة لكي تغتنم فرص الوصول إلى مصادر التمويل المرتبطة بتغير المناخ. وهذا يعني: (1) تعزيز القدرات على مستوى الإدارة في تشاد، ربما بدعم من مرفق البيئة العالمية والآلية العالمية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر؛ (2) العمل على وضع مكونات، في إطار برامج الصندوق، يمكن تمويلها من خلال طائفة من الوسائل، مثل صناديق التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره، التي يقدمها مرفق البيئة العالمية، في إطار بروتوكول كيوتو، من مصادر ثنائية ومتعددة الأطراف وكذلك أسواق الكربون الإلزامية والطوعية.

63- كما يسعى الصندوق إلى استكشاف الابتكارات المحتملة المحلية لدى المزارعين في هذا المجال، واستغلالها ونشرها عبر الأنشطة التي يقوم بها في تشاد بين مختلف المشاريع الجارية وكذلك على المستوى الإقليمي من خلال فيدأفريكا.

دال – استراتيجية الاستهداف

64- لقد تحددت منهجية الاستهداف في برنامج الفرص الإستراتيجية القطرية الحالي وفقاً للأنظمة الوطنية للتخطيط والتنسيق لدى الحكومة ووفقاً لسياسة الصندوق بشأن الاستهداف. وهي تشتمل على ثلاثة مستويات: (1) مستوى المجموعات المستهدفة؛ (2) المستوى الجغرافي؛ (3) استهداف المجالات التي تصب في صالح الفقراء.

65- والمجموعات المستهدفة من جانب الإستراتيجية هي صغار مزارعي الكفاف، والمزارعون الذين يقومون بتربية المواشي، والرعاة المتنقلون الذين يعيشون الكفاف، والأسر الضعيفة النازحة داخل البلاد. ومن بين هذه المجموعات سوف تولى عناية خاصة إلى النساء، ولا سيما اللاتي يرأسن أسرهن، وإلى الشباب بسبب ضعفهم الشديد.

66- وعلى المستوى الجغرافي، تشير دراسة الفقر والضعف إلى ضرورة أن يوسع الصندوق منطقة نشاطه نحو الشرق، وخاصة في مناطق سلامات وسيلا[21] وودّاي وبلتين. وربما يفكر الصندوق بتعميق تدخله في إقليم غويرا. ولهذا الاختيار عدة أسباب: (1) تشمل هذه المناطق أكبر عدد من الأسر الشديدة الضعف بحكم انعدام الأمن الغذائي و/أو السياسي (النازحون) وبحكم افتقار المشاريع الزراعية إلى رؤوس الأموال؛ (2) وقد تكون المناطق ذات إمكانية زراعية مؤكدة يكاد لا يكون فيها جهات متدخلة[22] وقد بدأت تخرج من عزلتها (سلامات وسيلا)، أو مناطق سوف تتخلى عنها الجهات المانحة التي كانت تتدخل فيها (مثال ذلك حالة وكالة التنمية الألمانية/بنك التنمية الألماني في ودّاي[23])؛ (3) قد تكون أيضاً مناطق تتسم ببيئة متدهورة جداً وتتعرض لخطر التأثر بشدة جرّاء تغير المناخ مما يستوجب أنشطة تكيف عاجلة؛ (4) أو مناطق متقاربة جغرافياً بما يمكّن من إقامة صلات تآزر من خلال تبادل التجارب وإدارة المعارف عن كثب والانتقال المستقر إلى الممارسات الجيدة التي من شأنها تحسين فرص التنفيذ الملائم.

67- سوف يتم انتقاء مجالات التدخل بشكل تشاركي وعلى أساس المعايير الموضوعة بالشراكة مع الجهات المستفيدة. وثمة مثال لهذا النوع من عملية الانتقاء في الجدول 1 في الذيل الأول.

هاء – الصلات السياساتية

68- إن أركان الاستراتيجية القطرية من أجل تشاد منسجمة مع المواضيع الرئيسية والاستراتيجية التشغيلية لدى الصندوق. وهي منسجمة أيضاً مع الاستراتيجية الثانية للتنمية والحد من الفقر التي اعتمدت في أبريل/نيسان 2008 ومع الاتجاهات التي أقرت أثناء التشاور القطاعي بشأن التنمية الريفية.

69- ويستدعي تنفيذ هذه الأركان الاستراتيجية تضافر الجهود بخصوص المواضيع التالية: (1) التعاون مع الهيئات المعنية باللامركزية بخصوص تعريف المستوى الملائم (كانتون أو مديرية أو حوض نهر) من

[21] جزء من إقليم ودّاي الذي أصبح إقليماً في حد ذاته.

[22] باستثناء برنامج مصاحبة المبادرات الهيكلية المحلية في تشاد الذي يرعاه الإتحاد الأوروبي ويشمل ستة مجتمعات محلية حول غابة زاكوما.

[23] برنامج التنمية الريفية اللامركزية في مديريات السونجة وبلتين والجرف الأحمر ووارا، الممول من وكالة التنمية الألمانية/بنك التنمية الألماني في إقليم ودّاي، مقبل على الانتهاء لأن التعاون الألماني سوف يرحل عن البلد في عام 2011.

أجل تخطيط إدارة الموارد الطبيعية، وبخصوص الاعتراف القانوني "بالاتفاقات المحلية" من أجل التنمية المجتمعية؛ (2) الحوار مع منظمات السلطات التقليدية (رابطة الزعماء التقليديين في تشاد) من أجل فض المنازعات بين العشائر؛ (3) تحديد إطار تنظيمي ملائم لضمان أمن الأنظمة المتنقلة لتربية المواشي، بما في ذلك وضع نظام جديد للرعي؛ (4) أنظمة صيانة الآبار في مناطق الرعي، لا سيّما بفضل الإيرادات المتأتية من مبيعات الماشية؛ (5) مستوى الحماية لصالح المجالات التي تدخل في منافسة مباشرة مع الواردات؛ (6) تحسين الروابط بين استراتيجية التكيف مع تغير المناخ والاستراتيجية الوطنية الثانية للحد من الفقر وكذلك تعزيز القدرات من أجل الحصول على التمويل المرتبط بتغير المناخ.

70- وجهات الحوار الرئيسية بشأن مواضيع التشاور بخصوص السياسات هي وزارة اللامركزية، ووزارة الاقتصاد والتخطيط والتعاون، ووزارة المالية والميزانية، ووزارة الزراعة، ووزارة تربية المواشي والموارد الحيوانية، ووزارة البيئة والمياه والموارد السمكية، ووزارة مياه الأرياف والمراعي، ووزارة الداخلية. وأهم الأدوات المتاحة هي: ورش العمل والدراسات والزيارات والتدريب والنشر والتوزع والتعاون مع الشركاء الآخرين في مجال التنمية.

خامساً – إدارة البرنامج

ألف – رصد برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية

71- سوف ينشأ فريق لإدارة البرنامج القطري في تشاد. وسيتألف هذا الفريق المخصص من ممثلين من أفرقة مشاريع الصندوق ومن الوزارات المعنية والمجلس الوطني لتكافل المنتجين الريفيين في تشاد ومن المنظمات غير الحكومية. وستكون مهمة الفريق الحرص على أن يصبح برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية الحالي أداة للتخطيط والمتابعة المشتركة لعمليات التدخل التي تتمتع بدعم الصندوق في تشاد. ولهذه الغاية، يقوم فريق إدارة البرنامج القطري بتنسيق المهام التالية بالتعاون مع الحكومة ومع الصندوق: (1) تنظيم اجتماع استعراض وتخطيط في نهاية كل سنة تشارك فيه الأطراف ذات المصلحة في تدخلات الصندوق في تشاد، الغرض منه تقييم حالة التقدم المحرز في تنفيذ برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية وغير ذلك من التدخلات الجارية وتحديد الأهداف والموارد المطلوبة من أجل السنة التالية؛ (2) تنظيم بعثة مشتركة الاستعراض منتصف الفترة يونيو/حزيران 2011 لتقييم حالة تنفيذ برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية والدروس المستخلصة وما قد يلزم من تدابير تصحيحية مطلوبة لتحسين الأثر؛ (3) إعداد تقرير نهائي عن برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية في سبتمبر/أيلول 2015.

72- ستستفيد آلية الرصد والتقييم لبرنامج الفرص الاستراتيجية القطرية من أنظمة الرصد والتقييم للأنشطة التي يمولها الصندوق وستقدم معومات إلى الرصد والتقييم للاستراتيجية الوطنية الثانية للحد من الفقر والتشاور القطاعي بشأن التنمية الريفية. وحرصاً على تعزيز تماسك التداخلات ومتابعة أداء البرنامج القطري سوف ينشيء الصندوق نظاماً موحداً يشتمل على مؤشرات دقيقة وقابلة للقياس ومشتركة لجميع الأنشطة. ويمكّن هذا النظام مما يلي: (1) رصد تنفيذ برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية؛ (2) قياس

الأثر والمنجزات والنتائج على أساس أطر منطقية، وكذلك مساهمة البرنامج في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية الثانية للحد من الفقر والتشاور القطاعي بشأن التنمية الريفية؛ (3) رصد المؤشرات الرئيسية، ومنها المؤشرات المرتبطة بنظام إدارة النتائج والأثر في الصندوق.

73- يقوم فريق إدارة البرنامج القطري بعمليات الاستعراض السنوية للمؤشرات الرئيسية للأداء للأنشطة التي يقوم بها الصندوق في تشاد. وسوف يؤدي استعراض برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية إلى وضع تقرير عن الأنشطة التي تتناول الاستراتيجية القطرية من شأنه أن يرسم التوجهات من أجل تحديث مؤشرات الإطار المنطقي وأن يتقدم بتوصيات بشأن سبل التغلب على المصاعب التي تم تحديدها.

باء – إدارة برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية

74- تتحمل الحكومة مسؤولية إدارة البرنامج القطري. وفي الوقت الحاضر، فإن الجهة المقترضة/المستفيدة من القروض والمنح هي وزارة الاقتصاد والتخطيط والتعاون. أما الإشراف على المشاريع الثلاثة الجارية فهو من مسؤولية وزارة الزراعة. ويعهد بالإشراف على مشروع الري في مناطق الرعي في منطقة الساحل إلى الوزارة المسؤولة عن المياه. وتشاد ليست من البلدان التي يشملها البرنامج التجريبي للحضور الميداني، ولذا ليس للصندوق حضور ميداني فيها. ولذلك فإن إدارة البرنامج القطري يضطلع بها كلياً مدير البرنامج.

75- ولتدارك هذه المشكلة جزئياً، ينوي الصندوق أن يقيم في تشاد "وحدة تنفيذ الحافظة". وتتبع هذه الوحدة لوزارة الاقتصاد والتخطيط والتعاون (المديرية العامة للموارد الخارجية والبرمجة) وستتخذ مكتباً لها في فرع الصندوق في نجامينا. وتتألف هذه الوحدة من العناصر التالية: (1) أخصائي في المراقبة المالية والإدارة للقروض والمنح من الصندوق؛ (2) أخصائي في شؤون التعاقد؛ (3) أخصائي في شؤون المتابعة والتقييم؛ (4) سكرتيرة؛ (5) سائق. ويعتمد تمويل هذا الكيان على منحة مشروع الري في مناطق الرعي في منطقة الساحل. وستتوفر له إمكانيات العمل والموارد اللازمة لدعم التنفيذ، ويمكنه توظيف الخبراء حسب الحاجة. ونظراً لمحدودية القدرات أحياناً في الإدارة العامة، يمكن لهذا الكيان أن يلتمس الموارد البشرية من القطاع الخاص.

76- واعتباراً من يناير/كانون الثاني 2010، سيشرف الصندوق مباشرة على جميع المشاريع التي يمولها في تشاد. وسوف يستغل الصندوق هذه الفرصة لضمان متابعة أفضل لبرنامجه القطري. وسيتولى الإشراف مدير البرنامج وفقاً لخطة سنوية، بالتعاون الوثيق مع فريق إدارة البرنامج القطري ووحدة تنفيذ الحافظة. وسوف توضع خطة الإشراف بالتعاون مع الجهات الفاعلة الرئيسية المعنية في نفس الوقت الذي يجري فيه إعداد برامج العمل والميزانيات السنوية. وسيركز الإشراف الاهتمام بصورة خاصة على المشاريع ذات المخاطر المرتفعة وعلى المبادرات الجديدة. وسيكون مدير البرنامج مسؤولاً أيضاً عن استغلال ونشر الدروس المستخلصة من العمليات التي يمولها الصندوق والطرائق المبتكرة التي تتبلور في إطار البرنامج القطري.

77- ونظراً لعدم الاستقرار السياسي والعسكري في تشاد، سوف يجري إعداد دراسة لتقييم المخاطر النابعة عن عدم الاستقرار هذا من حيث تنفيذ حافظة الصندوق، وسوف تندرج النتائج في أساليب تنفيذ المشاريع والبرامج.

جيم – الشراكات

78- مكنت عملية التشاور لإعداد برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية هذا من تعزيز التعاون مع المجلس الوطني لتكافل المنتجين الريفيين في تشاد. وسيكون هذا المنتدى الممثل الذي لا غنى عنه للمنتجين في تشاد بالنسبة للصندوق. وسيجري وضع وتنفيذ الجوانب المتعلقة بتعزيز منظمات المنتجين وإنشاء المنظمات التضامنية والمشتركة بين المهن، المشار إليها في الهدف الاستراتيجي 2، بالتعاون مع المجلس الوطني لتكافل المنتجين الريفيين في تشاد.

79- وبالنسبة إلى برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية للفترة 2010–2015، فإن الصندوق سوف يتعاون مع أهم الجهات المانحة الموجودة في تشاد. وسوف يجري تنفيذ مشروع الري للمراعي في منطقة الساحل من جانب الصندوق والوكالة الفرنسية للتنمية في إطار تمويل موازٍ. ويحتوي المشروع على مكون هام من توفير الخدمات الأساسية إلى مجتمعات الرعاة الرحل، سوف يشارك في تمويله وتنفيذه الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون. وسوف تكون رابطة الزعماء التقليديين في تشاد شريكاً فيما يتعلق بفض المنازعات المرتبطة، في جملة أمور، بمسألة المياه.

80- وسوف يتعاون الصندوق أيضاً مع وكالة التنمية الألمانية/بنك التنمية الألماني ومع الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون بالنسبة لاختيار وتنفيذ البنى الأساسية لإدارة المياه والتربة في مشروع التنمية الريفية في باثا. ويرمي هذا التعاون إلى الاستفادة من النتائج المحققة في مشروع التنمية الريفية في مديريات السونجة وبلتين والجرف الأحمر ووارا الذي تضطلع به وكالة التنمية الألمانية في إقليم ودّاي وفي إطار برامج التنمية الإقليمية في وادي فيرا وفي إينيدي التي تضطلع بها الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون، لا سيّما فيما يتعلق بإنشاء "عتبات انتشار الفيضانات" كتدابير لإدارة المياه والتربة في الاستراتيجية القطرية.

81- وتتدخل الوكالة الفرنسية للتنمية في شرق البلاد لصالح السكان النازحين العائدين إلى ديارهم، وذلك من خلال برنامج دعم الاستقرار في شرق تشاد الذي يشمل تدخلات في مجال توفير مياه القرى ودعم انطلاق الأنشطة الإنتاجية وتحسين تقديم الخدمات الصحية. ويمكن للصندوق أن يعقد شراكة مع الوكالة الفرنسية للتنمية من أجل التدخل لصالح السكان النازحين. وثمة مشاورات مكثفة وأنشطة متضافرة تجري حالياً مع الإتحاد الأوروبي فيما يتعلق بمسألة مياه القرى. وقد يفضي هذا التعاون إلى شراكة.

82- وثمة تعاون منظور أيضاً في المجالين التاليين: (1) مرفق البيئة العالمية من أجل الحصول على التمويل فيما يتعلق بتغير المناخ والحفاظ على التنوع البيولوجي وبخصوص تدهور التربة، بما في ذلك تدابير تعزيز القدرات في هذه المجالات؛ (2) الآلية العالمية، من أجل الحصول على التمويل فيما يتعلق باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر.

دال – الاتصالات وإدارة المعرفة

83- انطلاقا من الدروس المستخلصة من الأنشطة التي أجريت في تشاد بين عامي 1999 و2009 يبدو أن: (1) الحوار وجوانب التكامل والتآزر بين المشاريع التي ينبغي لها أن تضمن تماسك عمليات التدخل وتحسين نوعية التنفيذ غير كافية؛ (2) ليس هنالك أي نظام للإدارة المشتركة للتنمية الريفية، وليس هنالك منتدى للتشاور بين أصحاب المصلحة والعاملين في مجال التنمية الريفية؛ (3) لم تتطور القدرات ودرجة التنفيذ في منظمات الفلاحين (التجمعات الأساسية ولجان التنمية القروية) بما فيه الكفاية.

84- ولا بُد من التأكيد أيضاً على أن تشاد أحد أقل البلدان تقدماً في العالم فيما يتعلق بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تسهم في تيسير المعالجة وتحسين دوائر المعرفة[24]. ومعدل التغلغل في جميع قطاعات سوق الاتصالات (المهاتفة الثابتة والمهاتفة المتنقلة والإنترنت) أدنى بكثير من المعدل المتوسط في أفريقيا. وفي عام 2007 كانت شبكة اتصالات "سوتيل تشاد" تشمل 000 17 خطٍ رئيسيٍ، منها 80 في المائة في نجامينا[25].

85- وفي هذه الظروف السائدة، سوف يتحقق تقاسم وتبادل المعارف والابتكارات في إطار برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية بالدرجة الأولى من خلال المنتديات وورش العمل. وترمي الاستراتيجية القطرية إلى وضع خطة تنفيذية لإدارة المعارف على المستوى الوطني، وفيما يلي الاتجاهات الاستراتيجية لهذه الخطة: (1) تعزيز قدرات المشاريع في إدارة المعارف والابتكارات؛ (2) إدراج أنشطة إدارة المعارف والابتكارات في المشاريع الجديدة للبرنامج القطري في المشاريع الجارية في إطار المهام المقبلة للإشراف؛ (3) النهوض بنشر المعارف وإمكانية الوصول إليها؛ (4) تيسير إمكانية الوصول إلى المعارف والدراية التقنية.

هاء – إطار التمويل بموجب نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء

86- سوف يعتمد إطار تمويل البرنامج القطري في الفترة 2010–2015 على نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء. ويعتمد مستوى الموارد التي يتعين على الصندوق تعبئتها على حجم السكان الريفيين وعلى أداء السياسات والمؤسسات الريفية وعلى أداء المشاريع والبرامج التي يضطلع بها الصندوق في البلد. ويتناول الجدول 1 أدناه مستويات الأداء الراهنة للمؤشرات ذات الصلة.

[24] احتلت تشاد المرتبة 134 في تصنيف مؤشر "الجاهزية الشبكية للفترة 2008–2009" الذي نشر في التقرير الذي يحمل عنوان "تكنولوجيا المعلومات العالمية، 2008–2009".

[25] خطة تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تشاد، مايو/أيار 2007.

الجدول 1

حساب تخصيص الموارد على أساس الأداء بالنسبة إلى السنة الأولى من برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية(أ)

	المؤشرات	السنة الأولى من برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية
	درجات تقييم القطاع الريفي(ب)	
ألف (1)	الإطار السياساتي والقانوني الذي يحكم للمنظمات الريفية	4. 00
ألف (2)	الحوار بين الحكومة والمنظمات الريفية	3. 25
باء (1)	الحصول على الأراضي	3. 75
باء (2)	الحصول على المياه لأغراض الزراعة	3. 00
باء (3)	الحصول على البحوث الزراعية وخدمات الإرشاد	2. 67
جيم (1)	الشروط التمكينية لتطوير الخدمات المالية الريفية	3. 25
جيم (2)	المناخ الاستثماري للأعمال الريفية	2. 67
جيم (3)	الحصول على المدخلات الزراعية ودخول أسواق المنتجات	3. 00
دال (1)	الحصول على التعليم في المناطق الريفية	2. 75
دال (2)	التمثيل	2. 33
هاء (1)	تخصيص الموارد العامة للتنمية الريفية وإدارتها	2. 75
هاء (2)	المساءلة والشفافية والفساد في المناطق الريفية	2. 50
	متوسط الدرجات المتجمعة	**2. 99**
	مؤشر تخصيص الموارد لدى المؤسسة الدولية للتنمية	2. 58
	درجة المشروعات المعرضة للمخاطر	5. 0
	المخصصات القطرية السنوية (بملايين الدولارات الأمريكية)	**6. 5**

(أ) على أساس المخصصات للفترة 2007–2009.

(ب) تعكس هذه الدرجات تصور الصندوق للأداء القطري في مختلف المجالات.

87- وهكـــذا، واعتماداً على نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، تستفيد تشاد من مبلغ إجمالي بحوالي 7 ملايين دولار أمريكي لعـــام 2010 ومـــن تخصيص بحوالي 43 مليـــون دولار أمريكي للفترة 2010–2015. ويعرض الجدول 2 نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء من حيث المخصصات السنوية للموارد على أساس الأداء.

الجدول 2

العلاقة بين مؤشرات الأداء ودرجة تقييم البلد

سيناريو التمويل	*درجة تقييم المخاطرة (+/- 1)*	*درجة تقييم أداء القطاع الريفي (+/- 0.3)*	*النسبة المئوية لتغير مخصصات البلد بموجب نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء عن السيناريو الأساسي*
الحالة الافتراضية الدنيا	4	2.69	%26-
الحالة الأساس	5	2.99	%0
الحالة الافتراضية الأعلى	6	3.29	%30

واو – المخاطر وإدارة المخاطر

88- المخاطر القطرية مرتفعة في تشاد. وهنالك قبل كل شيء خطر سياسي يحكم علاقات الصراع بين تشاد والسودان ووجود معارضة مسلحة. ولعدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي الناجم عن هذا الوضع مخاطر كبيرة يصعب التنبؤ بها على تنفيذ أنشطة الصندوق واستمرار آثارها. ويتعين أن ينظر إلى تشاد بوصفها بلداً تنطبق عليه بعض تدابير الوقاية والتخفيف والإنعاش من أوضاع ما بعد الصراع (الأمر الذي لا ينفي بالطبع أسباب عدم الاستقرار). وتشمل تدابير الوقاية تعزيز الشراكات وتبسيط صياغة المشاريع والبرامج ووضع الخطط لإدارة الأحوال الطارئة بالنسبة للمشاريع والبرامج. وتتألف تدابير التخفيف من ضمان ما يلي: (1) الرصد عن كثب للبرنامج القطري الذي يقوم به فريق إدارة البرنامج القطري على أساس سنوي؛ (2) درجة كافية من مرونة تدخلات الصندوق للتمكن من تعديل برامج العمل والميزانيات السنوية وفقاً لتطور الحالة الأمنية. وفيما يتعلق بمسألة الإنعاش، يمكن للصندوق أن يسهم في ضمان الانتقال من مرحلة الطوارئ إلى مرحلة التنمية على المدى الطويل من خلال: (1) دعم تحسين شروط معيشة السكان النازحين داخل البلد العائدين إلى ديارهم؛ (2) تحسين سرعة وسهولة الوصول إلى الموارد المتاحة في شكل منح.

89- **الخطر الاجتماعي.** في المناطق حيث يمارس الرعي المتنقل في تشاد، تؤدي حالات التوتر بين الرعاة المتنقلين والمزارعين المستقرين إلى توليد نزاعات قد تتدهور، إذا لم يتم التحكم بها، إلى حالة من الفوضى، بل إلى مواجهات عرقية واجتماعية، كما تدلل على ذلك الحالة المتأزمة في منطقة دارفور المجاورة. وسوف يضم برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية من بين التدخلات التي يقوم بها ما يلي: (1) تعزيز المؤسسات التي تشتمل على سلطات تقليدية تأخذ على عاتقها فض المنازعات؛ (2) ضمان الأمن في ممرات الرعي المتنقل بفضل توفير إمكانية وصول الرعاة إلى موارد المياه ، والمشاركة في تنظيم محاور الرعي المتنقل وإقامة إطار للتشاور يضم الرعاة المتنقلين والمزارعين المستقرين والسلطات التقليدية والسلطات الحديثة.

90- **المخاطر البيئية.** تتأثر تشاد تأثراً كبيراً من جراء تغير المناخ ومن اجتياحات الآفات (الجراد الصحراوي والقراد والطيور) ومن حرائق الغاب. ويشكل تنفيذ إستراتيجية للتكيف مع تغير المناخ جزءاً لا يتجزأ من برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية (انظر الهدف الإستراتيجي 1). كما وتشمل تدابير التكيف التي يوصي بها برنامج العمل الوطني أنظمة للإنذار المبكر من أجل التصدي لإجتياحات الآفات. ومن الممكن أن يصبح التخطيط البيئي في مستوى أحواض الأنهار المزمع القيام به في إطار الهدف الإستراتيجي 1 أداة فعّالة في مكافحة حرائق الغابات. وقد تكون استراتيجية التكيف هذه موضوع تدخل من جانب مرفق البيئة العالمية والآلية العالمية.

91- **المخاطر المرتبطة بتنفيذ المشروعات والبرامج.** تتناول هذه المخاطر الجوانب الائتمانية للقروض والمنح (عمليات التعاقد والإدارة المالية) وكذلك قدرة التنفيذ المحدودة في تشاد، سواء في الإدارة أم في القطاع الخاص. وتشمل تدابير التخفيف ما يلي: (1) إنشاء وحدة تنفيذ الحافظة؛ (2) التماس المساعدة التقنية المؤهلة في المستويين الوطني والدولي من أجل تنفيذ المشروعات والبرامج، كما هو الحال في تنفيذ مشروع الري في مناطق الرعي في منطقة الساحل؛ (3) وضع إجراءات مرنة ولامركزية للتوريد (لجان

لفتح العطاءات وتقييمها في المستوى الإقليمي، بل حتى في إطار المشاريع كما هو الحال في المرحلة الثانية من مشروع الأمن الغذائي في إقليم غويرا الشمالية بالنسبة للاستثمارات المجتمعية) تسعى الحكومة إلى ترويجها في الوقت الحاضر.

Processus de consultation pour l'élaboration du COSOP

1. Selon les nouvelles orientations du FIDA, le processus d'élaboration du COSOP Tchad a été conduit sous la direction du Ministère de l'Agriculture et s'est déroulé en quatre étapes consultatives clés:

   - **Une mission préparatoire en mars 2009**. Cette mission a permis de mener, en consultation avec les départements techniques concernés, une analyse préliminaire de la situation de pauvreté rurale au Tchad et une caractérisation des points suivants: (i) groupes vulnérables; (ii) stratégies et priorités du gouvernement en matière de développement rural ; (iii) capacités institutionnelles des acteurs publics et privés opérant dans les domaines du développement rural; (iv) interventions des partenaires techniques et financiers du Tchad en matière de développement rural en portant une attention particulière aux opportunités de complémentarité; et (v) impact des interventions financées par le FIDA au Tchad et les leçons apprises de la mise en œuvre.
   - **Deux ateliers consultatifs en mars 2009.** Le premier atelier a été effectué avec les représentants régionaux du Conseil National de Concertation de Producteurs Ruraux du Tchad (CNCPRT) (le 21 mars 2009), tandis que le second a réuni l'Equipe de Gestion du Programme de Pays au Tchad (le 23 mars 2009) afin de retenir de façon concertée les axes prioritaires du COSOP.
   - **Un atelier consultatif en juin 2009** sur une version plus avancée de la stratégie pays qui prend en compte les commentaires du contrôle de qualité interne du FIDA et des partenaires tchadiens.
   - **L'examen par le Comité Technique Intersectoriel** qui effectue le travail d'analyse technique des stratégies macroéconomiques pour le compte du Haut Comité Interministériel (présidé par le Premier Ministre) qui est l'organe compétent pour la validation de la stratégie.

2. Ce processus d'échanges et de validation participatif qui associe les décideurs et acteurs du secteur rural au Tchad a permis d'assurer la cohérence du COSOP avec les politiques gouvernementales, les attentes du monde rural, le positionnement géographique et thématique des partenaires techniques et financiers du Tchad intervenant dans le secteur rural et les orientations stratégiques du FIDA.

Échanges Consultatifs avec les représentants régionaux de la CNCPRT

3. Le Conseil National de Concertation de Producteurs Ruraux du Tchad (CNCPRT) est l'instance principale de représentation du monde rural au Tchad. Il participe auprès du gouvernement du Tchad à l'élaboration et au suivi des politiques nationales ayant trait au développement rural.

4. Afin de garantir la prise en compte des priorités des populations et organisations professionnelles rurales, le FIDA a tenu à associer les représentants régionaux de la CNCPRT à l'élaboration du nouveau programme de pays du Tchad. Dans ce contexte, un atelier national, regroupant 21 participants provenant de 13 régions, s'est tenu à N'Djamena le 21 mars 2009 pour présenter les grandes lignes du programme de pays et, suite à des travaux de groupe, retenir de façon participative les priorités à prendre en compte par le FIDA dans le programme de pays Tchad, en vue de contribuer à la réduction de la pauvreté rurale.

Conclusions et Recommandations des ateliers de consultations avec les représentants régionaux de la CNCPRT

5. Les représentants des organisations paysannes (OP) ont conclu que les axes prioritaires d'intervention pour le développement agricole et la réduction de la pauvreté rurale au Tchad et pour lesquels le FIDA aurait un avantage comparatif, seraient :

   - La mise en valeur durable et diversification des systèmes de production, y compris des systèmes pastoraux, pour assurer un accroissement de la sécurité alimentaire et des revenus;
   - La gestion/prévention des conflits intercommunautaires comme instruments de gestion des ressources agro-sylvo-pastorales ;
   - L'aménagement des bassins versants dans une optique de gestion de l'eau, planification locale et des mesures de mitigation et/ou adaptations des effets du changement climatique;
   - L'adoption d'approches filières en appui à toute intervention;
   - L'appui et développement de la micro- finance, en faveur des populations les plus pauvres et les plus marginalisées.

6. Les axes transversaux retenus sont :

   - Le genre,
   - Les aspects institutionnels,
   - Le renforcement des capacités des OP et des producteurs (y compris dans l'élaboration de politiques agricoles)
   - L'accès à l'information opérationnelle et à la communication

7. Afin de sélectionner des filières pro-pauvres, les critères de sélection qui ont été retenus sont: (i) la bonne accessibilité aux intrants à des coûts réduits; (ii) un fort potentiel d'autoconsommation et de commercialisation ; (iii) un cycle de production relativement court; (iv) des cultures relativement résistantes; (v) des besoins en main d'œuvre réduits; (vi) une diffusion à l'ensemble du territoire et/ou localisée à des zones qui abritent un grand nombre de ménages pauvres ou vulnérables; (vii) des cultures pratiquées par les femmes.

8. Ces sept critères ont permis d'élaborer une grille. Les résultats de cette analyse sont consignés dans le tableau 1 ci-après et peuvent se résumer ainsi: (i) la spiruline et le sésame au premier rang (89%); (ii) l'arachide et Jathropha Curcas au deuxième avec (83%); (iii) le niébé et le gombo (80%); (iv) la gomme arabique (71%) ; (v) riz pluvial en dernière position (51%).

Tableau 1: Grille d'analyse des différentes filières

Culture	Accessibilité et coûts des intrants	Note	Potentiel d'autoconsommation et commercialisation	Note	Cycle court de production	Note	Ennemis des cultures	Note	Besoin en M.O.	Note	Diffusion sur le territoire	Note	Pratiquée par les femmes	Note	Ranking final
Sésame	Presque pas d'intrants	5	Mangé sous forme d'huile et de pâte; bonne commercialisation nationale et internationale	5	Variété blanche de 45 jours; variété noire de 90 jours	4	Réduits	4	Récolte	4	Bonne	4	Oui	5	89%
Spiruline	Pas d'intrants	5	Comestible et bon potentiel de commercialisation (enfants mal nourris)	5	Variétés de 1 mois existent	4	Non	5	Réduits	4	Lac Tchad et Kanem (zones pauvres)	3	Femmes, surtout marginalisée	5	89%
Arachide	Presque pas d'engrais; semence à un coût accessible	4	Bon dans les deux cas	5	Existence de variétés courtes (3 mois)	4	Réduits	4	Sarclage et récolte	3	Bonne	4	Oui	5	83%
Jatropha curcas (filière à développer)	Pas d'intrant sauf semences en cas de plantation; 3 Centres de production de semences existent	5	Non comestible; huile comme combustible; tourteaux utilisés comme fertilisant; commercialisation au niveau local pour production d'énergie	3	Récolte 2 fois par an pendant 50 ans	5	Aucun	5	Réduits	4	Endémique dans les zones de sahélo soudaniennes;	3	A développer mais peut être une activité féminine	4	83%
Niébé	Coût de semences	4	Bon dans les deux cas	5	Variété rouge à cycle court (45 jours) en saison des pluies avec rendement bas; variété blanche à cycle long (3 mois) avec rendement plus élevé	4	Beaucoup d'ennemis et difficulté de conservation	2	Récolte	4	Bonne	4	Oui	5	80%
Gombo	pas d'intrants	5	Comestible et bon potentiel de commercialisation dans les centres urbains	4	variété à cycle court existe	4	réduits	4	Moyens	3	Surtout au Sud	3	OUI	5	80%
Gomme arabique	Pas d'intrants sauf équipement de saignée	5	Non comestible	3	Saison de récolte qui dure environ 3 mois	3	Feux de brousse	4	Réduits mais accès parfois difficile et dangereux car manque d'eau	4	Localisé en zone sahélo-soudanienne	3	Hommes et femmes	3	71%
Manioc	Coût des boutures	3	Feuilles et racines sont commestibles; bonne commercialisation	5	1 récolte; résistant à la sécheresse	3	Certains	3	Moyens	3	moyenne	3	Hommes et femmes	4	69%
Riz	Très exigeant en intrants	2	Comestible et bon potentiel de commercialisation dans les centres urbains	5	Variétés à 3 mois existent; NERICA en cours de diffusion	4	Oiseaux et inondations	3	Intensif pour le semis et le sarclage	2	Zones inondées surtout les régions du Mayo Kebbi et Tandjilé	2	Non	0	51%

Situation économique du pays

COUNTRY DATA

Chad

Land area (km2 thousand) 2006 1/	1 259
Total population (million) 2006 1/	10.47
Population density (people per km2) 2006 1/	8
Local currency CFA Franc BEAC (XAF)	

GNI per capita (USD) 2006 1/	450
GDP per capita growth (annual %) 2006 1/	-3
Inflation, consumer prices (annual %) 2006 1/	8
Exchange rate: USD 1 = 500 XAF	

Social Indicators

Population (average annual population growth rate) 2000-2006 1/	3.5
Crude birth rate (per thousand people) 2006 1/	46
Crude death rate (per thousand people) 2006 1/	16
Infant mortality rate (per thousand live births) 2006 1/	124
Life expectancy at birth (years) 2006 1/	51
Number of rural poor (million) (estimate) 1/	0
Poor as % of total rural population 1/	0
Total labour force (million) 2006 1/	4.03
Female labour force as % of total 2006 1/	47

Education

School enrolment, primary (% gross) 2006 1/	76 a/
Adult illiteracy rate (% age 15 and above) 2006 1/	0

Nutrition

Daily calorie supply per capita	0
Malnutrition prevalence, height for age (% of children under 5) 2006 2/	29
Malnutrition prevalence, weight for age (% of children under 5) 2006 2/	28

Health

Health expenditure, total (as % of GDP) 2006 1/	4 a/
Physicians (per thousand people	n/a
Population using improved water sources (%) 2004 2/	42
Population with access to essential drugs (%) 2/	n/a
Population using adequate sanitation facilities (%) 2004 2/	9

Agriculture and Food

Food imports (% of merchandise imports) 2006 1/	n/a
Fertilizer consumption (hundreds of grams per ha of arable land) 2006 1/	n/a
Food production index (1999-01=100) 2006 1/	122
Cereal yield (kg per ha) 2006 1/	750

Land Use

Arable land as % of land area 2006 1/	3 a/
Forest area as % of total land area 2006 1/	10 a/
Irrigated land as % of cropland 2006 1/	1 a/

Economic Indicators

GDP (USD million) 2006 1/	6 541
GDP growth (annual %) 1/	
2000	-0.9
2006	0.5
Sectoral distribution of GDP 2006 1/	
% agriculture	21
% industry	55
% manufacturing	5
% services	25
Consumption 2006 1/	
General government final consumption expenditure (as % of GDP)	6
Household final consumption expenditure, etc. (as % of GDP)	52
Gross domestic savings (as % of GDP)	42

Balance of Payments (USD million)

Merchandise exports 2006 1/	3 750
Merchandise imports 2006 1/	1 250
Balance of merchandise trade	2 500
Current account balances (USD million)	
before official transfers 2006 1/	n/a
after official transfers 2006 1/	n/a
Foreign direct investment, net 2006 1/	n/a

Government Finance

Cash surplus/deficit (as % of GDP) 2006 1/	n/a
Total expenditure (% of GDP) 2006 1/	n/a
Total external debt (USD million) 2006 1/	1 772
Present value of debt (as % of GNI) 2006 1/	23
Total debt service (% of GNI) 2006 1/	1
Lending interest rate (%) 2006 1/	15
Deposit interest rate (%) 2006 1/	4

a/ Data are for years or periods other than those specified.

1/ World Bank, *World Development Indicators* database CD ROM 2008
2/ UNDP, *Human Development Report*, 2007/2008

Cadre de gestion des résultats du COSOP

Axes stratégiques du DSRP2 et CSDR		Résultats Clés			Objectifs du dialogue politique
Stratégie de croissance et réduction de la pauvreté (SNCRP 2)	**Consultation Sectorielle sur le Développement Rural (CSDR)**	**Objectifs du COSOP contribuant à l'atteinte de ceux du SNCRP 2**	**Résultats clés dont le FIDA contribuera à la réalisation**	**Indicateurs clés (horizon 2014 dans les zones d'intervention du programme pays) a/**	
Objectif 1. Promouvoir la bonne gouvernance pour renforcer la cohésion et l'efficacité des politiques. Objectif 1.1.2 Prévenir et résoudre les conflits – Consolider la paix. Objectif 1.1.3: Mettre fin aux conflits	1. Augmentation durable de la production agricole	**Objectif General : Donner aux ruraux pauvres hommes et femmes, les moyens d'accroitre leurs revenus et d'améliorer leur sécurité alimentaire**			
Objectif 2. Créer un environnement favorable à une croissance économique, robuste et diversifiée et réductrice de la pauvreté. Objectif 2.2 Promouvoir les filières porteuses capables de soutenir une croissance diversifiée. Objetif 2.4 Promouvoir l'emploi pour s'attaquer à la pauvreté	2. Émergence de filières compétitives	**Objectif Stratégic (OS) 1 : Améliorer l'accès et favoriser la gestion durable de l'eau par les ruraux pauvres (SNCRP 4; CSDR 3 et 1)**	**OS 1.1 :** Les capacités des populations locales de planifier, construire et entretenir les infrastructures qui permettent de gérer l'eau et le sol d'une manière durable sont renforcées (SNCRP 3; CSDR 3 et 4)	La superficie aménagée par des ouvrages de gestion des eaux et des sols augmente de 15%	La définition du niveau approprié (canton, département, bassin versant) pour la planification de la gestion des ressources naturelles et sur la reconnaissance juridique des « conventions locales » pour le développement communautaire
Objectif 3. Valoriser le potentiel de croissance du secteur rural	3. Gestion et valorisation des ressources naturelles			Les systèmes de gestion opportunitiste des paturages par la transhumance sont sécurisés par un maillage de points d'eau suffisamment dense (densité à définir)	Les systèmes d'entretien lourd des puits pastoraux notamment par les recettes des ventes du bétail ainsi que la définition d'un cadre réglementaire approprié pour la sécurisation des systèmes d'élevage mobiles y compris la mise en place d'un nouveau code pastoral
Objectif 4. Faire des infrastructures un levier de la croissance. Objectif 4.3: Améliorer l'hydraulique villageoise et pastorale	4. Promotion du monde rural			Les institutions locales (conventions locales, comité de gestion) pour la planification et la gestion des ouvrages sont créés et fonctionnantes	La reconnaissance juridique des conventions locales qui sont utilisées pour la planification et la gestion des ouvrages de gestion des eaux et des sols
Objectif 5. Valoriser les ressources humaines. Objectif 5.1: Amélioration de l'éducation. Objectif 5.2: Amélioration de la santé. Objectif 5.3: Promotion du genre			**OS 1.2:** La capacité de gestion des conflits intercommunautaires liés à l'eau est améliorée (SNCRP 1.1.2 et 1.1.3)	Le nombre de conflits intercommunautaires baisse de 20%	Le renforcement des capacités de gestion des conflits par les pouvoirs traditionnels
Résultats clés; A. Pauvreté Nationale réduite de 54% à 40% en 2011 et à 27% en 2015. B. Manque d' autosuffisance aliméntaire réduite de 44% à 26,5% en 2015		**Objectif Stratégic (OS) 2: Améliorer l'accès aux marchés de produits et d'intrants agricoles dans les filières où les ruraux pauvres ont un avantage comparatif (SNCRP 2.2 et 2.4; CSDR 2 et 4)**	**OS 2.1:** L'accès aux intrants et à la connaissance technique ainsi que la capacité de commercialiser et de transformer la production agricole de la part des ruraux pauvres sont améliorés	Le bénéfice net pour les producteurs dans les filières ciblées croit de 15%	Le niveau de protection à accorder aux filières à promouvoir
			OS 2.2: Le pouvoir de négociation des petits producteurs à l'intérieur des chaines de valeur est amélioré	Au moins 1 organisation faitère représentative et professionnelles est opérationnelles dans 50% des filières ciblées	L'amélioration des liens entre la stratégie d'adaptation aux changement climatiques et la SNCRP2 ainsi que le renforcement de la capacité pour accéder aux financements liés aux changement climatiques

a/ La situation de référence sera établie sur la base d'enquetes élaborées avant la mise en oeuvre du Projet d'Hydraulique Pastorale en Zone sahélienne (PROHYPA) et pendant la formulation du programme PROGEREN pendant le deuxième sémestre 2009. La quantification des indicateurs clés sera révisée à ce stade.

Cadre de gestion des résultats du précédent COSOP

Cadre logique du COSOP précédent[26]

	Situation à la formulation du COSOP	Situation à l'achèvement du COSOP	Leçons apprises
A. Objectifs stratégiques du pays (SNRP)			
Réduction de la pauvreté et amélioration des conditions de vie des populations	PIB par habitant ($) : 160 (1997) Taux de croissance du PIB par tête (%) : -9.2 (1990-93) Consommation par tête ($) : N/A (1992) Dépenses publiques (% PIB) : 21 (1992) Service de la dette (% d'échange des biens et services) : 9.5 (1997) Taux d'inflation : 5% en 1997 Incidence de la pauvreté (%) : 54 (1993) Pauvreté rurale (%) : N/A (1993)	PIB par habitant ($) : 624 (2006) Taux de croissance du PIB par tête (%) : -3 (2006) Consommation par tête (% du PIB): 52 (2006) Dépenses publiques (% PIB) : 6 (2006) Service de la dette (% d'échange des biens et services) : 1 (2006) Taux d'inflation : 8% en 2006 Incidence de la pauvreté (%) : N/A Profondeur de la pauvreté (%) : N/A	
B. Objectifs stratégiques du COSOP précédent			
Objectif 1 : Promouvoir l'intégration des dimensions sociales et économiques dans les interventions du FIDA	Besoin d'augmenter la sécurité alimentaire, notamment par l'augmentation de la production et la diversification des revenus	Les interventions ont été efficaces en ce qui concerne l'amélioration de la sécurité alimentaire par la mise à disposition des céréales au niveau villageois, la réalisation des infrastructures communautaires de base (école, point d'eau, magasin de stockage) et le développement des services financiers décentralisés. Tous les projets FIDA se sont basés sur une planification au niveau villageois. Les projets en cours ne se sont pas suffisamment focalisés sur la production agricole et leur impact dans ce domaine a été limité. Comme corollaire, la durabilité des magasins de stockage collectifs (banques céréalières ou greniers de sécurité alimentaire) n'est pas assurée. Les producteurs ruraux sont marginalisés et déconnectés des marchés même dans des zones non enclavées. Les capacités des groupes de base (agriculteurs, éleveurs, femmes, jeunes) et de leurs organisations sont encore faibles et doivent être renforcées. La quasi-absence des services publics renforce le besoin d'un développement basé sur les organisations de	Afin de préparer les populations au processus de décentralisation (car, malgré les retards accusés par le processus, celle-ci va s'établir tôt au tard) et dans le souci d'éviter des duplications, il faudra privilégier la planification, l'exécution et la gestion des projets à un niveau inter-villageois voir départemental. Appuyer l'accroissement et la sécurisation de la production agricole qui permettrait d'alimenter les magasins de stockage collectifs. La création et la capacitation des membres des Comités de Gestion et d'Entretien de toute infrastructure socio-économique est un préalable incontournable avant tout investissement en infrastructures. Accroissement de la production agricole ou sa sécurisation doivent s'inscrire dans une « approche filière ». Importance du ciblage des filières touchant aussi les plus pauvres et/ou impliquant effectivement les acteurs les plus pauvres. La stratégie de ciblage à la base doit être

[26] L'exposé des options et stratégies d'intervention pour le pays 1999-2008 (COSOP) du FIDA n'était pas conçu selon un cadre de gestion des résultats comme il l'est aujourd'hui. Le présent appendice fait donc un tour d'horizon des principaux résultats obtenus, en les comparant non pas à des indicateurs de référence mais aux priorités définies dans le COSOP.

	Situation à la formulation du COSOP	Situation à l'achèvement du COSOP	Leçons apprises
		producteurs par le biais d'un transfert de connaissances.	claire et transparente, mais aussi flexible et adaptable. Le ciblage géographique est à privilégier mais, dans un souci d'inclusion, ce ciblage doit être combiné avec l'auto-ciblage (par exemple filières « pro-pauvres ») et avec un ciblage proactif (femmes, jeunes).
Objectif 2 : Promouvoir l'autonomisation des communautés locales	Peu ou pas d'organisations de base. Les organisations de base qui existent ne participent pas au processus de prise de décision. Besoin de partager les décisions de gestion du projet avec les partenaires locaux (communautés, municipalités et ONG locales).	Les projets ont soutenu la création des organisations paysannes de base (groupements, CVD, ASANG, GIE) et le renforcement de leurs capacités de planification et formulation des microprojets. Mais ils ont souvent des difficultés à établir des mécanismes d'appui performants en faveur de ces organisations, si bien que les organisations paysannes restent faibles sur les aspects tant organisationnels et techniques que de gestion, planification et programmation. Cette faiblesse serait expliquée principalement par une insuffisante définition et compréhension des rôles et fonctions de ces organisations, un éclatement des tâches entre plusieurs opérateurs/prestataires (ONG, bureaux d'études, agences parastatales), spécialisés chacun sur une fonction et une zone spécifiques et développant peu des échanges entre eux.	Les Comités de Développement Villageois (CVD) ont souvent été créés à la hâte pour répondre à des besoins opérationnels des projets et sans trop se soucier de l'aspect de la représentativité surtout des couches les plus pauvres et marginalisées des communautés rurales. L'identification des plus pauvres dans ces communautés par un diagnostic approprié et leur implication dans les instances de base (groupements, CVD, etc.) constitue un préalable pour mettre en place des instances représentatives au niveau de ces communautés. Renforcer les capacités des groupes de base (agriculteurs, éleveurs, femmes, jeunes) et de leurs organisations est un pari gagnant. La quasi-absence des services publics renforce le besoin d'un développement basé sur les organisations de producteurs par le biais d'un transfert de connaissances.
Objectif 3 : Améliorer l'accès des pauvres aux services financiers	Besoin de mettre en place des services de microfinance pour atteindre les objectifs de sécurité alimentaire, de diversification et d'autonomisation des communautés. Aucun opérateur spécialisé dans la zone sahélienne du Tchad. Les projets en cours ont posé les jalons d'une culture financière parmi la population de base et en esquissant des institutions prometteuses.	Le délai nécessaire pour atteindre l'autonomie organisationnelle et financière d'un réseau de microfinance (10 à 12 ans) semble être incompatible avec sa mise en œuvre à travers une composante d'un projet de développement. En outre, les liens entre les services financiers et les autres volets des projets sont souvent très faibles.	Il vaudrait mieux qu'un soutien à la micro finance relève d'un programme à part entière.
Objectif 4 : Améliorer la gestion des ressources naturelles	Problèmes de foncier dans les zones agro-pastorales. Besoin d'établir ou de réhabiliter les couloirs de transhumance. Besoin de négocier avec les autorités locales ou les « chefs traditionnels » avant tout investissement (irrigation, plantation d'arbres, réclamation de	Les questions liées à l'environnement, la gestion des ressources naturelles et la préservation de la biodiversité ont été les moins couvertes par les projets FIDA au Tchad.	Une attention particulière devra porter sur ces questions afin de trouver des mesures durables d'adaptation au changement climatique, la désertification, l'érosion éolienne et hydrique et l'action humaine.

	Situation à la formulation du COSOP	Situation à l'achèvement du COSOP	Leçons apprises
	terres) Besoin d'établir des mécanismes où les intérêts du groupe cible, dont les femmes, sont pris en compte dans leur intégralité. Technologie de collecte de l'eau mécanisée testée dans la zone du Kanem		
C. Programmes et projets			
	En cours :		
	- le Projet de Sécurité alimentaire du Nord Guéra (PSANG))	Approuvé en décembre 1991 Clos en juin 2001	L'instabilité politique a souvent entravé l'exécution des projets: l'établissement d'une équipe pays - personnes ressources (représentants des Ministères, ONG, bénéficiaires, bailleurs de fonds, coordonnateurs projets FIDA), qui assurera la continuité dans le leadership, supervision et soutien à l'exécution pourrait, en partie, pallier à ce problème.
	- le Projet de Développement Agricole des Oasis du Kanem (PDAOK)	Approuvé en avril 1994 Clos en juin 2002	
	Proposés :		
	- le Projet de Sécurité alimentaire du Nord Guéra (PSANG-II))	Approuvé en mai 2000 En cours	
	- le Projet de développement rural du Kanem (PRODER-K))	Approuvé en avril 2003 En cours Clôture prévue juin 2013	
	- le Projet de développement rural du Batha (PRODER-Batha))	Approuvé en avril 2005 En cours Clôture prévue décembre 2013	
D. Performances du FIDA			
Dialogue politique	Une Stratégie nationale de l'éradication de la pauvreté rurale développée autour de 4 points : (i) renforcement de la sécurité alimentaire ; (ii) augmentation des revenus ; (iii) renforcement de la participation des communautés ; (iv) protection et promotion des groupes vulnérables, et (v) développement des services sociaux de base. La Lettre de Politique de Développement Rural du Tchad (LPDR) traduit les orientations adoptées lors de la Consultation Sectorielle sur le Développement Rural (CSDR), issue de la Table ronde sur le développement du Tchad tenue à Genève en octobre 1998.	Une première Stratégie nationale de réduction de la pauvreté SNRP approuvée en 2003. Le bilan et la stratégie en matière de pauvreté sont formulés par le document de la deuxième Stratégie de croissance et de réduction de la pauvreté (SNRP2) 2008-11. Un Plan d'Intervention pour le Développement Rural (PIDR) a été défini en avril 2000 conjointement avec les institutions financières et de coopération internationale pour la mise en œuvre du CSDR. L'objectif principal est une augmentation durable de la production agricole en préservant l'environnement et le renforcement des capacités dans le secteur rural. Faible dialogue de politique sur la mise en place et l'opérationnalisation de l'Association de Sécurité Alimentaire du Nord Guéra (ASANG) qui aurait du reprendre la maitrise d'ouvrage du PSANG II. Cette association n'est déconnectée de la base et n'a pas bénéficié des appuis du projet et du gouvernement. Ces limites sont valables en général pour les initiatives concernant toutes les organisation à la base. Mise en place d'un bureau de liaison du FIDA	La fonction de dialogue sur les politiques reste faible et nécessite d'être renforcée Le Bureau de liaison des projets et programmes FIDA au Tchad est un organe de liaison entre le gouvernement et le FIDA et, de par son statut, ne peut pas parler ou agir au nom du FIDA

	Situation à la formulation du COSOP	Situation à l'achèvement du COSOP	Leçons apprises
Partenariat	Développement de partenariats stratégiques avec la Banque Mondiale, la FAO, l'AFD, SECADEV, ONDR, CIDR, la Coopération Italienne.	Partenariats avec l'AFD, et la Coopération Suisse. pour la mise en œuvre du projet d'hydraulique pastorale en zone sahélienne (PROHYPA)	Le FIDA n'étant pas véritablement représenté au Tchad. Sa participation au dialogue avec les partenaires se résume surtout aux aspects de formulation ou de pilotage des projets et sa contribution au dialogue de politique est très limitée du fait que les expériences novatrices susceptibles d'être reproduites sont limitées.
Gestion du programme de pays	Exécution, gestion et supervision par l'unité de gestion Système de gestion « top down » Manque de participation des bénéficiaires Long délai de la mise en œuvre dû entre autres aux procédures de passation de marchés	Coordination et supervision par l'unité de gestion Approche (faire-faire) privilégiée par tous les projets en cours Participation des bénéficiaires accrue Délai de mise en œuvre relativement long Mise en place d'un bureau de liaison des projets et programmes FIDA Les salaires des cadres des UCP sont trop faibles pour attirer des expertises de bon niveau Faiblesse des systèmes de suivi évaluation Procédures de passation de marchés confiées à Commissions Régionale d'Ouverture et Jugement des Offres (CROJO) dans le cas du PSANG II pour les marchés communautaires jusqu'à 50 MFCFA. L'initiative est entrain d'être répliquée sur les deux autres projets FIDA en cours.	L'approche « faire faire », privilégiée par tous les projets en cours, est souvent confondue avec le « laisser faire » Manque de travail de d'analyse et de formulation insuffisant dans la phase de conception des projets. Besoin de promouvoir une stratégie de sortie Le dialogue, les complémentarités et les synergies entre les projets qui devraient garantir la cohérence des interventions et l'amélioration de la qualité de la mise en œuvre ont été insuffisants. Ce phénomène est accentué par la faiblesse des systèmes de suivi-évaluation et le déficit de capitalisation qui en résulte. Il entrave la capacité d'autoévaluation du FIDA, le pilotage et pose d'importants problèmes de capitalisation.

Réserve de projets

1. Afin d'atteindre les objectifs stratégiques, le programme de pays 2010-2015 pour le Tchad se structurerai autours d'un programme de gestion des ressources naturelles (PROGEREN) réunissant i) la gestion des eaux et des sols, et ii) l'appui aux filières agricoles pro-pauvres.

2. Le programme serait formulé en deux phases, la première pendant le cycle 2010-2012 et la deuxième pendant le cycle 2013-2015.

3. Le PROGEREN bénéficierait des résultats et des leçons apprises sur le COSOP 1999-2009 et par le recadrage du PRODER-B (dont la mission a eu lieu en juin 2009). Suite à ce recadrage, le PRODER-B sera en mesure (déjà en 2009) de réorienter ses interventions vers la mise en place de mesures de gestion des eaux et des sols telles que « seuils d'épandage de crues » et vers une valorisation des superficies additionnelles par une approche filière. Le PRODER-B mènera donc un test des activités préconisées dans le PROGEREN.

4. Des interventions complémentaires en matière d'adaptation voir même de réduction des impacts liés au changement climatique, conservation de la biodiversité et dégradation du sol seraient financées sur les fonds FEM et par d'autres bailleurs de fonds en accompagnement du PROGEREN.

Pipeline indicatif des engagements 2010-2015 (Hypothèse de base)

Approbation	*Description*	*Durée*	*Montant engagé (USD)*	*Montant (USD) restant (SAPF)*
Allocation cycle 2010-2012				21,83 millions
Septembre 2011	PROGEREN	2012-2017	21,83 millions	0
Allocation cycle 2013-2015				21,83 millions
Septembre 2014	PROGEREN (phase II)	2014-2019	21,83 millions	0

Zone d'intervention et groupe cible

5. Le PROGEREN est un programme dont la couverture géographique et le groupe cible seraient dictés par (i) les résultats du ciblage (voir section IV D du COSOP) ; (ii) la faisabilité technique des structures de gestion des eaux et des sols; et (iii) la sélection des filières qui sera fonction des priorités du Gouvernement et des organisations professionnelles agricoles ainsi que de l'impact potentiel sur les revenus des groupes cibles du FIDA.

Justification

6. Dans les régions sahéliennes et pré-soudaniennes du Tchad, l'eau représente la contrainte plus importante à tout type de développement rural. En outre, les petits producteurs tchadiens connaissent une décapitalisation et une marginalisation qui semble plus importante que celle dont souffrent les petits producteurs dans d'autres pays d'Afrique de l'Ouest. Même dans les zones non enclavées, l'accès au marché, au financement agricole et aux intrants de bonne qualité reste très réduit. Cependant, le potentiel de production est élevé notamment dans les zones en culture de décrue et celles où la mise en place de structures de gestion des eaux et des sols rendrait possible l'intensification de la production.

7. Les aspects de gestion des ressources naturelles et d'accès aux marchés des intrants et des produits sont liés. En effet, les interventions sur la gestion des eaux et de sols par des « seuils d'épandage » (programmés dans le PROGEREN) impliquent que : (i) un

potentiel productif additionnel se dégage ; (ii) la production issue de ces aménagements doit être améliorée par le biais d'intrants de bonne qualité, des pratiques agricoles adaptées, des mesures post-récoltes idoines ; et (iii) la production additionnelle doit trouver ses débouchés après avoir satisfait les besoins familiaux.

Objectifs clés du PROGEREN

8. L'objectif global du PROGEREN serait de sécuriser l'accès aux ressources naturelles pour améliorer de façon durable les revenus et la sécurité alimentaire des ruraux pauvres au Tchad. Les objectifs spécifiques seraient de (i) mettre en place et gérer les infrastructures adaptées pour améliorer la gestion des eaux et de sols et la capacité d'adaptation au changement climatique; et (ii) améliorer la productivité et la compétitivité des activités des ruraux pauvres à travers une professionnalisation et une responsabilisation de leurs organisations dans le développement des filières agricoles porteuses pour les ruraux pauvres.

Composantes du PROGEREN

9. Les objectifs globaux et spécifiques du PROGEREN seraient atteints à travers la mise en œuvre de trois composantes, i) la gestion des eaux et de sols, ii) la promotion de filières pour les ruraux pauvres, et iii) la gestion des savoirs et coordination du Programme.

10. La première composante s'articulerait autour de deux sous-composantes : (i) renforcer les capacités des populations locales pour mettre en place les infrastructures rurales qui permettent de préserver les ressources naturelles et de gérer les conflits qu'elles génèrent; et (ii) planification, construction et gestion des infrastructures rurales (y compris « seuils d'épandage de crues », ouvrages d'hydraulique pastorale tels que puits et marres, couloirs de transhumance, etc.);

11. La deuxième composante comprendrait aussi deux sous-composantes: (i) Améliorer la capacité des organisations de producteurs notamment du CNCPRT de fournir des services à leur membres de approvisionnement en intrants, appui-conseil technique, information sur les marchés et prix, mobilisation des fonds de roulement, accès aux équipements, commercialisation groupée, fourniture de services post-récolte telles que triage, calibrage, conditionnement. Dans ce même cadre, les micro entreprises seront aussi renforcées pour répondre à une demande d'intrants (semences, fertilisants, équipement, moyen de transport) et d'équipement de transformation agricole et d'en assurer l'entretien; et (ii) appuyer la création d'organisations faîtières et d'interprofessions associées aux filières ciblées ainsi que la participation accrue du CNCPRT au dialogue de politique sur le développement de ces filières.

12. Des interventions complémentaires en matière d'adaptation voir même d'atténuation des impacts liés au changement climatique, conservation de la biodiversité et dégradation du sol seraient financés sur les fonds FEM et par d'autres bailleurs de fonds

Coûts et financement

13. Le FIDA financerait le PROGEREN à raison d'un don de 21,83 millions USD pour la période 2010-2012. Ce même montant sera alloué pour la période 2013-2015. Le FIDA explorera des possibilités de cofinancement du PROGEREN par d'autres bailleurs de fonds, notamment la Coopération Suisse pour les aspects de santé et éducation, la AFD et l'UE sur les aspects d'hydraulique pastorale et villageoise et d'appui aux populations déplacées qui souhaitent se réinstaller, le FEM pour l'accès aux fonds d'adaptation au changement climatique, la conservation de la biodiversité et la lutte contre la désertification et les bailleurs multilatéraux pour les fonds liés à la réduction des émissions de gaz à effet de serre (associée notamment à la production de biocombustible et au stockage de carbone dans les pâturages améliorés grâce à l'hydraulique pastorale).

Modalités de supervision

14. Les principaux partenaires d'exécution du projet seraient: (i) le Ministère de l'Agriculture (ii) le Ministère de l'Eau; (iii) le Ministère de l'Environnement ; (iv) le Ministère de l'Economie et du Plan ; et (v) le CNCPRT. Le PROGEREN serait directement supervisé par le FIDA.

Risques

15. **Risque pays et risque social.** Le risque pays ainsi que les mesures d'atténuation sont illustrés dans la stratégie pays (voir section V F).

16. **Risques techniques.** La mise en place d'ouvrage de gestion des eaux et des sols peut impliquer des risques environnementaux. Des procédures de « *criblage environnemental* » seront mises en place pour les infrastructures retenues.

17. **Risques liés à la mise en œuvre**. La conception du PROGEREN prend en compte les leçons et risques appris des autres projets du FIDA, notamment dans le domaine des retards importants dans le démarrage des projets, de la lenteur des procédures de passation de marchés, de la faible capacité des opérateurs et des problèmes de recrutement de personnel de qualité, de la mise en place de systèmes de suivi-évaluation performant et de l'organisation des enquêtes de référence. Des mesures d'atténuation proposées sont : (i) la supervision directe par le FIDA ; (ii) le recours à des opérateurs de mise en œuvre expérimentés; (iii) le recours aux commissions régionales de jugements et ouverture des offres pour la passation des marchés communautaires ; (iv) une flexibilité sur les programmes de travail et budgets annuels; (v) une attention particulière pour la qualité des manuels de procédures ; et (vi) l'évaluation des cadres des projets sur la base des indicateurs de performance.

Dossier clé 1: Pauvreté rurale et secteur agricole et rural

Secteur prioritaire	Groupes concernés	Difficultés majeures	Actions requises
Accroissement des productions agricoles (végétales, animales, pêche artisanale)	Petits cultivateurs, petits éleveurs, petits agro-éleveurs petits pêcheurs artisanaux, Femmes, en particulier chefs de ménages, et jeunes (transversal)	Productions fortement tributaires de la pluviométrie couramment déficitaire. Pauvreté de potentialités caractérisée par l'insuffisance de capital naturel (terres et ressources naturelles), écosystèmes fragilisés et déficit de capital humain. Forte vulnérabilité aux déprédateurs et épizooties, et aux facteurs externes (cours mondiaux coton). Enclavement du pays et évènements sociopolitiques Enclavement des zones de production Déséquilibre dans distribution des investissements dans le secteur rural provoque inégalités géographiques et sociales dans les actions de valorisation du potentiel productif et réduction de la pauvreté	Actions d'envergure dans les zones vulnérables pour impulser le développement durable et garantir la stabilité sociale Sécurisation de la production par maitrise de l'eau et de la Diversification Appui aux filières porteuses Accès aux SFD pour financements activités agricoles Activités transversales de restauration/préservation des ressources naturelles Actions ciblées en faveur des femmes et jeunes Mise en place soutenue des investissements et des activités de développement agricole durable
Réduire l'insécurité alimentaire chronique par la promotion des productions agricoles	Populations zones enclaves sahélienne et sahélo soudanienne agricoles	Déficit chronique de la production céréalière dans les régions nord et centre du Tchad Faible productivité des facteurs de production agricoles dans les zones sahélienne Grande vulnérabilité des productions aux aléas climatiques et aux ennemis de culture Mauvaise alimentation des ménages entraînant une malnutrition très forte	Protéger, sécuriser et mettre en valeur durablement les ressources naturelles Améliorer la transformation et la commercialisation des produits agricoles Développer les filières porteuses pro-pauvres et pro-femmes Désenclavement zones de production et consommation dans la bande sahélienne et sahélo soudanienne Formation nutritionnelle et campagnes d'IEC sur l'alimentation familiale dans les zones vulnérables
Sécuriser et diversifier les productions agricoles face au changement climatique	Agriculteurs Agro éleveurs Éleveurs Femmes Jeunes	Forte vulnérabilité des familles aux déficits pluviométriques dans la bande sahélienne et sahélo soudanienne et au changement climatique Insuffisance des investissements pour l'intensification des cultures pluviales et de l'élevage Faiblesse de la recherche agricole appliquée Faible accès des agriculteurs et des agro pasteurs à la vulgarisation des techniques et au conseil agricole. Déséquilibre important dans la distribution des investissements publics financés par les ressources extérieures : concentration des financements sur zones géographiques concernées par filières de riz	Entreprendre programmes d'envergure de recherche appliquée sur des variétés résistantes ou de courte durée Entreprendre programmes d'envergure de transfert des compétences aux OP en matière de variétés adaptées au changement climatique Investir davantage en agriculture pluviale en zones sèches assujetties au changement climatique Promouvoir l'élaboration participative et la mise en œuvre par les OPs des plans d'action environnementaux qui prendront en compte le changement climatique, la gestion des terroirs et de l'eau Accès aux SFD pour financements activités agricoles

Secteur prioritaire	Groupes concernés	Difficultés majeures	Actions requises
		et de coton Faible accès des producteurs, ne le coton, au crédit pour les équipements et les intrants. Distorsions du marché préjudiciables aux plus pauvres des zones enclavées avec peu d'accès à l'information économique (prix, opportunités, techniques agricoles)	
Promouvoir Filières porteuses pro-pauvres et pro-femmes	▪ Agriculteurs ▪ Agro éleveurs ▪ Éleveurs	Asymétrie de l'information sur les prix et les marchés au détriment des producteurs et transformateurs Peu d'investissements malgré le potentiel économique Caractère extensif de l'élevage	Introduire des bonnes pratiques agricoles et l'utilisation d'intrants de bonne qualité et la rationalisation des couts de production Soutenir l'organisation des exploitants ayant des intérêts économiques communs et la structuration des OP de base autour de filières économiquement porteuses Mise en place de fonds de développement des filières pour les équipements, les intrants et la recherche et les facilités d'accès aux technologies et aux marchés Développer le conseil agricole et en entreprise adapté aux besoins de exploitants Faciliter la diffusion des informations sur les prix en temps réel et les opportunités économiques Appuyer développement des produits et sous produits de l'élevage Développer les stratégies de gestion des parcours de transhumance et des pâturages grâce aux investissements en matière d'hydraulique pastorale
Accélérer l'adaptation au changement climatique par la gestion des ressources naturelles	Population rurale (dans son ensemble)	Retard dans la recherche appliquée pour l'adoption d'une approche écosystèmes afin d'identifier les mesures d'adaptation au changement climatique actuellement utilisées par les agriculteurs, agro-éleveurs, éleveurs transhumants et femmes Retard dans le transfert des compétences aux OP en matière de variétés adaptées au changement climatique	Développer des stratégies pour l'adoption de mesures d'adaptation au changement climatique qui sont basées sur les systèmes traditionnels d'adaptation, améliorés quand nécessaire, et qui soient consonants avec les connaissances traditionnelles des femmes et des hommes ruraux et qui répondent à leurs besoins prioritaires Entreprendre programmes d'envergure de transfert des compétences aux OP sur les résultats et la mise en œuvre de la co-recherche Promouvoir visites d'échanges entre paysans, agro-éleveurs éleveurs pour une plus large diffusion des mesures d'adaptation face au changement climatique

Dossier clé 2: Matrice des organisations (Analyse des forces, faiblesses, possibilités et menaces)

Institution	Forces	Faiblesses	Opportunités / risques
Situation globale	➢ Documents de politiques et de stratégies de réduction de la pauvreté (SNRP2) et de développement du secteur rural (LPDR, PIDR) élaborés avec la participation des représentants de la société civile et/ou bailleurs de fonds	➢ Retard dans la mise en place du processus de décentralisation ➢ Retard dans la déconcentration et la décentralisation des services et ressources ➢ Dégradation continue de la situation économique et sociale due à une mauvaise gouvernance des affaires publiques ➢ Dégradation généralisée des ressources naturelles ➢ Baisse de la fertilité des sols ➢ Conseils techniques de proximité absents ➢ Possibilités d'approvisionnement en intrants absentes ou peu adaptées ➢ Importance des conflits agriculteurs / éleveurs ➢ Insuffisante prise en compte des préoccupations du genre dans les activités de développement et dans le processus de décision	➢ Mauvaise gouvernance économique et inflation ➢ SNRP2 priorisant l'amélioration de la gouvernance et le renforcement des capacités institutionnelles et humaines et la croissance économique ➢ Poids politique croissant des organisations de la société civile dans la mise en œuvre des projets de développement, ➢ Situation sociale et politique instable, manque de sécurité ➢ Pas de R/A sur l'augmentation de la productivité des systèmes de production ➢ Manque de promotion d'un conseil technico économique agro pastorale de proximité adapté aux besoins des exploitants y compris les petits, ➢ Quelques bonnes pratiques de captage et retenue des eaux de pluie (Seuils d'épandage) et de leur exploitation durable promus dans des projets soutenus par la GTZ et la Coopération Suisse
Ministère de l'Agriculture	➢ La LPRD et le PIDR sont les documents de référence servant d'outils de base pour la planification dans le secteur rural. ➢ Capacités techniques	➢ Représentation dans les régions limitée et sans moyens ➢ Démotivation des cadres ➢ Pas de synthèses régionales des programmes	➢ Pourrait renforcer les capacités des représentants des OPs pour relève ;
Ministère de l'Environnement, de l'Eau et des Ressources Halieutiques	A compléter		
Direction des Études, Programmes et Projets (DEP MINAGRI et autres Ministeres)	➢ Connaissance des différents projets de chaque Ministère ➢ Organisé pour le SE des projets et programmes	➢ Peu de moyens ➢ Pas/peu de documentation	➢ Rôle d'échange d'information entre projets à mettre en valeur ➢ Idem pour le rôle de gestion des documents

Institution	Forces	Faiblesses	Opportunités / risques
	➢ Souvent Assistance Technique en poste		
Ministère de l'Élevage et des Ressources Animales	A compléter		
DEAFPR Ministère de l'agriculture Direction de l'enseignement agricole et de a formation pour la promotion rurale	➢ Capacités de formation des animateurs ➢ Plusieurs centres de Formation dans les régions	➢ La plupart très dégradés et pas utilisés ➢ Moyens réduits	➢ Personnel minimum ou non existant dans les CFPR
Ministère de l'Économie et du Plan	➢ Rôle de coordination au niveau centrale et régionale	➢ Plusieurs délégués vient d'entamer leurs fonctions	➢ Pourrait jouer un rôle de coordination
Secrétariat d'État à l'Économie et au Plan, Chargé de la Micro finance et de Lutte Contre la Pauvreté	➢ Secrétariat nouvellement crée ; ➢ Stratégie nationale de micro-finance en train d'être approuvée ;	➢ Compétences et moyens limités ; ➢ Malgré la nouvelle stratégie, octroi direct de crédit sans suivi	➢ Devrait pouvoir jouer un rôle moteur, une fois la stratégie micro-finance adoptée ;
Comites Régionaux de Développement	➢ Mission de Coordination des programmes de développement rural ; ➢ Gouverner (Président du CRA) nommé ; ➢ Paritaire, Vice-président doit être un représentant des OPs ;	➢ La plupart ne sont pas encore fonctionnels ; ➢ Moyens pas encore définis ;	➢ Devra jouer un rôle important, une fois le processus de décentralisation véritablement en place ;
Comites Départementaux de Développement (CDA)	➢ Ils existent dans certains départements	➢ Pas de moyens ➢ Pas de formation aux taches dévolues	➢ Les CDA devront assurer la coordination des programmes/ projets de développement ;
Office National de Développement Rural	➢ Présence dans les régions	➢ Moyens et capacités très réduits ; ➢ Statistiques agricoles fournies pas de tout fiables ;	➢ Privatisation des services de vulgarisation envisagée dans le cadre du PIDR ;
Protection des Végétaux	➢ En charge de l'homologation des produits	➢ Absence de moyens ;	➢ Poursuit la distribution (symbolique) de produits ;
CNCPRT	➢ Représente les organisations paysannes et d'éleveurs au niveau national ; ➢ Instances nationales et régionales démocratiquement élues ; ➢ Capacités certaines,	➢ Faible représentation des femmes à presque tous les niveaux ; ➢ Relativement faibles capacitation au niveau régional ;	➢ Le CNCNPRT pourrait jouer un rôle clef dans la restructuration des filières

Institution	Forces	Faiblesses	Opportunités/risques
	surtout au niveau national		
APT- EMF (Association Professionnelle Tchadienne des Établissements de Micro Finance)	➢ Représente et défend les intérêts des institutions membres et contribue à la régulation du secteur ; ➢ Regroupe un nombre important de membres (< 140000);	➢ Faute de moyens, l'APT-EMF n'est pas toute a fait fonctionnelle ;	➢ Peut jouer un rôle important dans la professionnalisation des ses membres ;
Secteur Privé	➢ Intéressé à développer des nouvelles activités (approvisionnement en facteurs de production, etc.)	➢ Actuellement chaque un limité au commerce de certains produits ; ➢ Est souvent présent dans des systèmes d'approvisionnement à caractère usuraire ;	➢ Pourrait devenir un moteur de développement
Prestataires de services/ ONGs,	➢ Émergence de prestataires, d'associations et d'ONG locales intervenants dans le domaine du développement rural ; ➢ Approches flexibles ; ➢ Proximité au milieu ;	➢ Manque de technicité; ➢ Manque de moyens financiers ou logistiques adéquats ; ➢ Organisation et/ou gestion faibles ; ➢ Faible présence de prestataires privés dans les régions enclavée ou à incidence de pauvreté élevée	➢ Absence de stratégie de développement du secteur privé et d'amélioration des prestations de service dans ces secteurs ➢ Existence des quelques bonnes pratiques (Coopération Suisse)

Dossier clé 3: Initiatives complémentaires d'autres donateurs / possibilités de partenariats

Partenaires Techniques et Financiers	Secteurs prioritaires et domaines d'intérêts		Période couverte par la stratégie	Complémentarités et synergies possibles
Union Européenne	*Développement Durable* ➢ Projet Appui Filière Gomme Arabique ➢ Projet Appui Filière Bovine ➢ Projet Appui Systèmes d'Information ➢ CURES ➢ PAS - Programme d'Accompagnement à la Stabilisation (des déplacés internes)	*Bonne Gouvernance :* ➢ PASILD - Programme d'accompagnement d'initiatives locales de Développement	10ème FED -2009-1013	➢ Développement local dans des zones d'interventions communes avec le PASILD et le CURES ➢ Appui filière bovine avec le Projet d'Hydraulique Pastorale ➢ PAS dans des zones d'intervention communes
Banque Africaine de Développement	*Appui au Développement Hors Pétrole* ➢ PASEP -Projet d'Appui au Systèmes d'Élevage Pastoral ➢ PRODEPECHE – Projet de Développement de la Pêche ➢ PNEAR - Programme national d'alimentation en eau potable et d'assainissement en milieu rural ➢ Programme Pistes Rurales	*Bonne Gouvernance* ➢ PARG I - Projet d'appui institutionnel pour soutenir les reformes en matière de gouvernance	Nouvelle Stratégie vient d'être mise en place (2009-13) mais n'a pas été diffusée	➢ PASEP avec le Projet d'Hydraulique Pastorale ➢ Programme Pistes Rurales dans des zones d'intervention communes
Banque Islamique de Développement	A compléter			
BANQUE MONDIALE	A compléter			
PNUD/PNUE	*Élargissement des Opportunités économiques pour les pauvres*		UNDAF – 2006- 2010	➢ Entreprenariat Coopératif, surtout dans le renforcement des capacités des APT-EMS

Partenaires Techniques et Financiers	Secteurs prioritaires et domaines d'intérêts		Période couverte par la stratégie	Complémentarités et synergies possibles
	➢ Projet de Sécurité Alimentaire ➢ Entreprenariat Coopératif ➢ Changement Climatique			
Agence Française pour le Développement	*Eau et Assainissement* ➢ Projet d'hydraulique Pastorale dans le Centre et dans l'Est ➢ Projet d'hydraulique villageoise dans le Salamat et le Lac Iro ➢ PAS - Programme d'Accompagnement à la Stabilisation (des déplacés internes)	*Éducation et Santé* ➢ Projet d'Appui à la Réforme du Secteur de l'Éducation au Tchad (PARSET) ➢ Projet Intérimaire santé au Tchad	2006- 2010	➢ Partenariat stratégique avec l'AFD, chef de file dans l'hydraulique pastorale ➢ l'hydraulique rurale et santé dans des zones d'intervention communes ➢ PAS dans des zones d'intervention communes
GTZ	*Décentralisation et développement rural durable* ➢ Programmes de développement rural décentralisé : PRODABO (Ouaddaï/Biltine) PRODALKA (Mayo-Kebbi)	*Santé, HIV/SIDA*	La Coopération Allemande va quitter le Tchad en 2011	➢ Partenariat stratégique avec GTZ dans la mise en place d'ouvrages de gestion des eaux et des sols (bonnes pratiques)
Coopération Suisse	*Rééquilibrer et soutenir l'économie rurale à la base, éducation et santé de base* ➢ 7 Programmes de Développement Régionaux : Logones, Moyen Chari, Mandoul, Biltine, Ennedi, Batha, Kanem		2006- 2009	➢ Partenariat stratégique avec la Coop Suisse dans la mise en place d'ouvrages de gestion des eaux et des sols (bonnes pratiques)

Dossier clé 4: Identification du groupe cible, questions prioritaires et options envisageables

Typologie	Niveau de pauvreté et causes	Réponses (mesures, réactions)	Besoins prioritaires	Appui par d'autres initiatives ou projet	Réponses du COSOP
Les agro pasteurs / agriculteurs (catégories les plus pauvres du point de vue sécurité alimentaire / bande sahélienne et soudano-sahélienne)	**Extrêmement élevé** Dépendance aux aléas climatiques et potentiel des ressources naturelles limité Localisés en partie dans des environnements dégradés et à faible potentialité agro physiques Soumis aux aléas climatiques qui rendent les systèmes de production très vulnérables Productivité dans l'agriculture et l'élevage extrêmement faible Haute vulnérabilité face aux effets du changement climatique Conflits intercommunautaires Faible accès aux services sociaux de base Faible accès aux marchés et aux services agricoles Faible accès aux services financiers décentralisés Enclavement Production alimentaire Insuffisante Manque de sources de revenu non-agricoles Dépendance à la volatilité des prix Fort endettement et recours à l'usure Malnutrition élevée (de 28% à 38% de malnutrition chronique des enfants)	Émigration saisonnière Travail comme ouvrier agricole ou pour la production de charbon de bois Élevage de case de petits ruminants Tentatives timides de diversification des productions entravés par les difficultés d'accès aux micro crédits, aux services agricoles et par le manque d'organisation Tentatives d'adaptation au changement climatique (échanges de semences) freinées par manque de réponses techniques adaptées et/ou manque de variétés résistantes ou de courte durée	Diversifier les productions pour sécuriser les revenus et réduire la vulnérabilité aux aléas climatiques Valoriser les ressources naturelles disponibles (mares, bas fonds, pâturages, eau pluviale et souterraine) Gérer durablement les ressources naturelles Identifier des mesures d'adaptation et/ou mitigation aux effets du changement climatique Accès aux marchés, aux technologies améliorées Promouvoir les organisations paysannes de base autour des filières et renforcer leurs capacités Accès aux services de formation, d'information sur les prix Développer, lorsque les OP de base existent, les services technico économiques aux producteurs : achat groupé, mise en marché, vulgarisation agricole Développer les services financiers	Programme de développement rural décentralisé des départements d'Assoungha, Biltine, Djourf Al Ahmar et Ouara (PRODABO - GTZ) – s'achève en 2011 Programme de Développement Rural du Wadi Fira et de l'Ennedi Appui au développement local (PASILD- EU) Intervention du Programme Alimentaire Mondial	Protection, sécurisation et mise en valeur durable des ressources naturelles (gestion des eaux et des sols, hydraulique pastorale, promotion des conventions locales entre éleveurs et agriculteurs) Amélioration de la gestion concertée des ressources pastorales (meilleure gestion de la pression anthropique et animale) Accroissement des capacités des pauvres à s'adapter au changement climatique Diversification des productions agricoles, pour accroître les revenues Investissements pour le désenclavement des zones de production Promotion de filières compétitives pro-pauvres Soutien à l'implantation de caisses de micro crédits dans zones faiblement desservies Appui à l'Association Professionnelle Tchadienne des Établissements de Micro finance (APT-EMF) pour un meilleur contrôle de qualité Renforcement des capacités des organisations paysannes de base et faîtières pour aider les producteurs en amont et en aval de la production Promotion de visites d'échanges entre projets (FIDA et autres) á l'intérieur du pays et dans la sous-région pour une diffusion plus large

Typologie	Niveau de pauvreté et causes	Réponses (mesures, réactions)	Besoins prioritaires	Appui par d'autres initiatives ou projet	Réponses du COSOP
	Appauvrissement récurrent en période de soudure Fort taux d'analphabétisme				et rapide d'expériences
Femmes notamment chef de ménage	**Très élevé** Faible accès à la terre et aux autres moyens de production Faible accès aux technologies et à l'information Malnutrition Fort taux d'analphabétisme Vulnérabilité face aux effets du changement climatique Manque de main d'œuvre pour les gros travaux Faible niveau et diversification des revenus propres aux femmes Faibles accès aux services financiers et agricoles Surcharge de travail (temps disponible limité pour les activités économiques) Périodes de soudure plus ou moins longues Dépendance des usuriers pour accéder à des crédits de consommation et social Faible accès aux services sociaux de base Appartenance à des organisations peu dynamiques	Cultures d'autosubsistance Vente de la force de travail Activités productives saisonnière dont elles contrôlent le revenue (chasse, cueillette, artisanat, petit commerce, maraîchage, petit élevage) Tentatives d'adaptation au changement climatique (échanges de semences) freinées par manque de réponses techniques adaptées et/ou manque de variétés résistantes ou de courte durée Insertion dans des groupes d'entre-aide de travail, des tontines, et des groupements généralement peu viables	Sécurité alimentaire Augmentation et diversification des revenus Mieux maîtriser les techniques de production et de gestion Accès aux services sociaux de base (santé, eau, énergie domestique, éducation/formation, communication) Accès aux services financiers, aux technologies améliorées Alphabétisation fonctionnelle et formation Amélioration de l'état nutritionnel Participation aux prises de décisions communautaires	Projets FIDA en cours ou en préparation (PROHYPA) Projet Filière Spiruline (FAO/EU) Volets Femmes dans les projets de développement Régionaux Intégrés (Coop Suisse) Volets Féminins dans PRODABO (GTZ) Volet Femmes dans le PASILD (EU) Projets sociaux initiés par des ONG	Dialogue politique sur la prise en compte méthodique du genre dans la formulation et mise en oeuvre des programmes de développement Diversification des productions agricoles, pour accroître les revenues Soutien à la co-recherche/action appliquée pour l'adoption d'une approche écosystèmes afin d'identifier les mesures d'adaptation au changement climatique Accroissement de la résilience des femmes et des hommes ruraux pauvres au changement climatique et de leurs capacités à s'adapter au changement climatique Développement et/ou amélioration de semences à cycle court ou résistantes à la sécheresse Promotion de filières compétitives pro-pauvres et pro-femmes Diversification des revenus par un appui aux activités de conservation/transformation des produits de l'élevage Promotion des réseaux des IMF accessibles aux femmes et répondant à leur besoins Renforcement des capacités à travers des formations ciblées (techniques et en gestion) Programmes d'alphabétisation et de formation en matière de santé, hygiène nutrition et sensibilisation à la scolarisation des filles

Typologie	Niveau de pauvreté et causes	Réponses (mesures, réactions)	Besoins prioritaires	Appui par d'autres initiatives ou projet	Réponses du COSOP
					Intégration des femmes dans les organes de décision villageois et pour la planification des activités Suivi et évaluation de l'impact des différentes initiatives ciblées en faveur des femmes Promotion de visites d'échanges entre projets (FIDA et autres) á l'intérieur de pays et dans la sous-région pour une diffusion plus large et rapide des expériences réussites
Jeunes	**Élevé à très élevé** Accès limité à la terre Accès difficile aux moyens de production Connaissances limitées Accès limité aux services Financiers Faible intégration dans les organes communautaires des décisions	Groupements entraide Petit commerce (biens alimentaire + bétail) Émigration (saisonnière et de long durée) Vente forcée de travail Participation aux travaux communautaires	Promotion de AGR et de micro entreprises rurales Formation professionnelle techniques et en gestion Accès aux services financiers Meilleures reconnaissance et représentativité dans les organes de décision	Formation professionnelle par les ONGs Appui au développement des micro- entreprises (PNUD)	Promotion des réseaux des IMF accessibles aux jeunes et répondant à leur besoins Identification des activités économiques porteuses Appui aux activités de transformation et de petit commerce pour les jeunes Conseils techniques pour l'intensification, la diversification et la valorisation des produits Appui à la création d'associations de jeunes et la mise en œuvre de programmes orientés l'insertion dans les filières